مجلة الادارة والاقتصاد / السنة – 42 العدد 121 /2019
ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

دور مراقبي الحسابات في تعزيز خدمات فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) المرحلي بتطبيق المعيار الدولي 2410

أ.م.د. فاطمة صالح مهدي* لمى علي علوان**

المستخلص

إن التقلبات الموسمية التي تؤثر على المركز المالي ونتيجة النشاط للشركات والتقلبات المفاجئة لأسواق رأس المال جعلت من القوائم المالية السنوية تفقد الكثير من فائدتها ولاسيما الملائمة (القدرة التنبؤية، التوقيت الملاءم،والتغذية العكسية). لذلك ظهرت الحاجة إلى إعداد تقارير مالية عن فترات تقل عن سنة مالية (التقارير المالية المرحلية) بهدف توافر معلومات محاسبية فورية وفي الوقت المناسب وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة للمستثمرين وأصحاب المصالح ولاسيما المتعاملين في أسواق الأوراق المالية لتخفيض درجة عدم التأكد عند التنبؤ بالأرباح المتوقعة وعائد الأسهم فضلاً عن الاعتماد على تلك التقارير في أتخاذ قرارات الاستثمار والائتمان بشرط أن يتم فحص تلك التقارير من مراقب حسابات مستقل، كما وتم التوصل أن القوائم المالية ليست كافية لوحدها في تقيم إداء الشركة وأفاقها المهمة لذا قامت المنظمات الدولية على تحديد مستوى الإفصاح المطلوب من معدي القوائم المالية وقامت بالتركيز على (MD&A) وضرورة إعداده مع القوائم المالية، وكل هذه الأمور تتطلب تفعيل قوانين وتشريعات تُلزم الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية بضرورة تقديمها التقارير المالية المرحلية بعد عملية فحصها، وإعدادها (MD&A) المرحلي ضمن متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية.

لذا جاء اهتمام الباحثتان في هذا الموضوع لتسليط الضوء على التقارير المالية المرحلية والمعيار الدولي(2410) المتعلق بعملية فحصها، وتسليط الضوء على (MD&A) المرحلي من حيث مفهومه وأهميته وأهدافه ومتطلبات إعداده وفحصه ، تمهيداً لبيان أهمية تطبيق المعيار الدولي (2410) فحص التقارير المالية المرحلية من مراقب حسابات مستقل للشركة في تعزيز موثوقية تلك التقارير، فضلاً عن صياغة أنموذج مقترح ل(MD&A) المرحلي يتم اعتماده من قبل الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وإجراءات مقترحة لعملية فحصهِ.

وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها: لا يتوافر نص قانوني يلزم الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بفحص تقاريرها المالية المرحلية قبل تقديمها إلى الهيئة والسوق، ولا يتوافر دليل تدقيق محلي يسترشد به مراقبي الحسابات عند تكليفهم بمهام فحص التقارير المالية المرحلية، كما لا يوجد هناك أي توجيه بإعداد وفحص (MD&A) ضمن متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية أسوةً ببعض الدول العالمية والعربية. وفي ضوء ما سبق أوصى البحث بضرورة تعديل تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الاوراق المالية وإضافة اليها نص يلزم الشركات المساهمة بفحص تقاريرها المالية المرحلية قبل تقديمها إلى الهيئة والسوق، وقيام الجهات المسؤولة بتبني المعيار الدولي (2410) عند فحص التقارير المالية المرحلية، كما اوصى البحث على تبني أنموذج المقترح ل(MD&A) والإجراءات المقترحة لخدمات فحصهِ ليكون مرشدا لأعضاء المهنة عند اعدادهم وفحصهم ل(MD&A) المرحلي.

الكلمات الافتتاحية: التقارير المالية المرحلية،المعيار الدولي 2410،مناقشة وتحليل تقرير الإدارة

The role of the auditors in promoting the examination and analysis of the Management Report (MD&A) progress report in accordance with the International Standard 2410

Abstract

The seasonal fluctuations affecting the financial position, the result of the activity of companies and the sudden fluctuations of the capital markets have made the annual financial statements lose much of their usefulness especially the appropriate (predictive capacity, appropriate timing, and feedback). Therefore, there was a need to prepare financial reports for periods less than one fiscal year (interim financial reports) with the aim of providing immediate, timely and continuous accounting information throughout

* *الجامعة المستنصرية / كلية الادارة والاقتصاد .*
** *باحثة .*
مستل من رسالة ماجستير
مقبول للنشر بتأريخ 2018/6/14

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

the year to investors and stakeholders, especially those dealing in securities markets, to reduce the degree of uncertainty when forecasting expected profits and dividends. In addition to relying on these reports in making investment and credit decisions, provided that these reports are examined by an independent auditor, it has also been concluded that the financial statements alone are not sufficient to evaluate the company's performance and prospects. In order to determine the level of disclosure required by the authors of the financial statements and focused on (MD&A) and the need to prepare with the financial statements, and all these things require the activation of laws and legislation obliging companies participating in the Iraqi market for securities need to submit interim financial reports after the process of examination, and prepared (MD&A) interim Include disclosure requirements for interim financial reports.

Therefore, the researchers' interest in this subject is to highlight the interim financial reports and the international standard (2410) related to the examination process, and to highlight the (MD&A) in terms of its concept, importance, objectives and requirements for preparation and examination, in preparation for the importance of applying the international standard (2410) examination of financial reports. And the formulation of a proposed interim MD&A model to be approved by the listed companies of the Iraqi Stock Exchange and proposed procedures for its examination. The research reached a number of conclusions, the most important of which are: There is no legal text requiring the shareholding companies listed in the Iraq Stock Exchange to examine their interim financial reports before submitting them to the Commission and the market. There is no directive to prepare and examine (MD&A) within the requirements of disclosure of interim financial reports, as is the case in some international and Arab countries. In light of the above, the research recommended the necessity to amend the disclosure instructions issued by the Securities Commission and add to it a text that obliges shareholding companies to examine their interim financial reports before submitting them to the Authority and the market, and the responsible authorities to adopt the international standard (2410) when examining the interim financial reports. Adopting the MD&A Proposal Form and the Proposed Procedures for its Screening Services to guide the members of the profession when preparing and examining the MD&A.

Key words: Interim Financial Reporting, IFRS 2410, Management Report Discussion and Analysis

المقدمة:

بسبب الانفتاح الكبير على الأسواق المالية والنمو الاقتصادي الحالي على المستوى العالمي والذي زاد من أهمية التقارير المالية المرحلية خاصة للشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية زادت بالمقابل أهمية فحص تلك التقارير من قبل مراقب حسابات مستقل، حتى يصبح بالإمكان الاعتماد على تلك التقارير المرحلية في أتخاذ القرارات وتزداد درجة الثقة فيها .وقد تطورّت هذه الأهمية إلى ضرورة دعت إلى اصدار معايير وتشريعات من قبل الجهات المعنية تلزم الشركات المساهمة بإجراء عملية الفحص للتقارير المالية المرحلية ، ومنها قد أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) المعيار الدولي للتدقيق(2410) فحص التقارير المالية المرحلية من مراقب حسابات مستقل للشركة.

وكذلك قامت المنظمات الدولية على تحديد مستوى الإفصاح المطلوب من قبل معدي القوائم المالية لما لها من دور أساسٍ في قراءة الوضع المالي للشركات واتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل سليم ، ومنذ مدة ليست بقصيرة تم التوصل إلى إن القوائم المالية ليست كافية لوحدها في تقييم إداء الشركة وأفاقها المهمة ، وتم التركيز على (MD&A)، إذ تقوم الإدارة في نهاية السنة (أو الفترة المرحلية) بتحليل ومناقشة المركز المالي والإداء التشغيلي للشركة والمشكلات المهمة التي واجهتها والإجراءات التي اتخذت أو المخطط لها والمخاطر والشكوك المستقبلية والأثار المحتملة على مركزها المالي من أجل توافر معلومات متكاملة لفهم القوائم المالية لمساعدة المستثمرين في عملية أتخاذ القرارات.

لذا جاء هذا البحث لتوجيه اهتمام الجهات المسؤولة إلى أهمية فحص التقارير المالية المرحلية لتعزيز موثوقية تلك التقارير ، وتسليط الضوء على أهمية (MD&A) المرحلي واقتراح أنموذج ل(MD&A) المرحلي وإجراءات مقترحة لعملية فحصه،والتعريف بدور مراقب الحسابات من خلال فحص التقارير المالية المرحلية في تعزيز خدمات فحص (MD&A) المرحلي. ولتغطية الموضوع قسم البحث إلى خمسة محاور تناول المبحث الأول منهجه البحث ودراسات سابقة، أما المحور الثاني فقد سلط الضوء على التقارير المالية المرحلية وإجراءات فحصها وفقاً للمعيار الدولي (2410)، والمحور الثالث تناول مناقشة وتحليل تقرير الإدارة ودور مراقبي الحسابات في عملية فحصه ،والمحور الرابع الجانب العملي لدور مراقبي الحسابات في تعزيز خدمات فحص (MD&A) المرحلي بتطبيق المعيار الدولي (2410)،أما المحور الخامس والأخير فقد خصص لأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول
منهجية البحث ودراسات سابقة

أولاً- منهجية البحث:

1- مشكلة البحث:

تقوم الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية لأغلبية الدول الأجنبية والعربية بتقديم تقارير مالية مرحلية (فصلية أو نصف سنوية) من أجل توافر معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب للمستثمرين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة، وتفرض القوانين والتشريعات لهذه الدول أن يتم فحص تلك التقارير من قبل مراقب حسابات مستقل للتعزيز الثقة بتلك التقارير، كما تلزم على تضمين تلك التقارير بمناقشة وتحليل تقرير الإدارة من أجل توافر معلومات متكاملة عن تلك التقارير لمساعدتهم على تقييم المركز المالي والإداء التشغيلي للشركة خلال المدة المحددة.

وتتمثل مشكلة البحث أن في البيئة العراقية تُلزم تعليمات هيئة الاوراق المالية (ISC) رقم (8) الشركات المساهمة المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) بتقديم التقارير المالية المرحلية خلال (60) يوم من تاريخ انتهاء الفصل، في حين تفتقر تلك التعليمات إلى نص يلزم تلك الشركات بفحص تقاريرها المالية قبل تقديمها إلى الهيئة، كما لا يتوافر دليل تدقيق محلي يسترشد به من قبل مراقبي الحسابات عند فحص تلك التقارير،كما وتفتقر تلك التعليمات إلى فقرة تلزم تلك الشركات إلى إعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) ضمن متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية اسوةً ببعض الدول العالمية والعربية .

2- أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف البحث في:

1- التعريف بمناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) وتوجيه اهتمام الجهات المسؤولة إلى ضرورة إدراجه ضمن متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية.

2- اقتراح انموذج لإعداد(MD&A) المرحلي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) .

3- اقتراح إجراءات لفحص (MD&A) المرحلي للشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

4- بيان دور مراقبي الحسابات من خلال فحص التقارير المالية المرحلية لعينة البحث المختارة في تعزيز خدمات فحص (MD&A).

3- أهمية البحث:

توجيه اهتمام الجهات المسؤولة إلى اهمية فحص التقارير المالية المرحلية وإلى اهمية إدراج (MD&A) المرحلي ضمن متطلبات الإفصاح عن التقرير المالية المرحلية وأهميه فحصه ،فضلاً عن توجيه اهتمام مراقبي الحسابات إلى أهمية فحص التقارير المالية المرحلية قبل القبول بمهمة فحص (MD&A) المرحلي.

4- فرضيات البحث:

يستند البحث إلى الفرضيتين الأتيتين :

1- إن فحص التقارير المالية المرحلية من قبل مراقب حسابات مستقل وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق رقم (2410) يعزز من موثوقية تلك التقارير.

2- إن اعتماد إجراءات الفحص المقترحة ل(MD&A) المرحلي يضفي نوع من الموثوقية على مناقشة وتحليل تقرير الإدارة .

5- حدود البحث:

الحدود المكانية:

تم اختيار شركة انتاج الالبسة الجاهزة (لإنتاج مختلف انواع الالبسة الرجالية والنسائية والولادية، وقد قامت الشركة بإضافة نشاط التجارة العامة لنشاطها الرئيس) وهي واحدة من شركات القطاع الصناعي المختلط المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية.

الحدود الزمانية:
تم دراسة التقرير المالي المرحلي للشركة (عينة البحث) لعامي 2014و2015 نظراً لتوافر المعلومات المطلوبة التي تخص البحث للفترة المذكورة.

6- منهجية البحث:
لتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على:
المصادر العربية والأجنبية من الكتب والدوريات والبحوث المنشورة ،فضلاً عن ماموجود على شبكة الأنترنيت من معلومات ذات علاقة بموضوع البحث.
أما الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الاعتماد على التقارير المالية المرحلية للشركات عينة البحث.

ثانياً: دراسات سابقة:
1- دراسة (العبيدي ،2009) :
"إطار مقترح لإعداد التقارير المرحلية ومراجعتها /دراسة تحليلية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية " رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد / وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة.
يهدف البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم واهمية التقارير المالية المرحلية وتحليل أبرز المعايير الدولية ذات الصلة بإعداد وفحص تلك التقارير والتعرف على واقع إعداد التقارير المالية المرحلية وفحصها في عينة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (ISX) وصياغة إطار مقترح لإعداد وفحص التقارير المالية المرحلية للشركات المدرجة في (ISX) واعتمدت الدراسة في الجانب التطبيقي على نتائج التحليل الاحصائي لاستمارة الاستبيان وتوصلت الدراسة إلى إطار مقترح يسعى إلى ضمان توافر خاصيتي الملائمة والموثوقية في المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية ويتضمن مجموعة من المعايير ذات الصلة بإعداد التقارير المالية المرحلية واوصت الدراسة بتبني الإطار المقترح من الهيئة المشرفة على سوق العراق للأوراق المالية.

2- دراسة(العابدي ،2015):
"خدمات التصديق ودور مراقب الحسابات في كشف الاحتيال من خلال مناقشة وتحليل تقرير الإدارة " رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية / جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة.
تهدف الدراسة إلى التعرف بخدمات التصديق وانواعها المقدمة من قبل مراقب الحسابات بصورة عامة وخدمة اختبار وفحص تقرير الإدارة (MD&A) للقوائم المالية السنوية بصورة خاصة وتوجيه اهتمام الإدارة بـ (MD&A) وإعداده بصورة صحيحة على وفق متطلبات إعداد التقارير المالية وبيان دور مراقب الحسابات من خلال فحص تقارير الإدارة لعينة البحث المختارة للحصول على مؤشرات واستنتاجات تؤدي إلى كشف حالات الاحتيال، واعتمدت الدراسة في الجانب العملي على الإجراءات التحليلية والنسب المالية وأنموذج ميلر لاكتشاف إدارة الارباح وتوصلن الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم وجود دليل تدقيق محلي صادر عن مجلس معايير مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات يسترشد به مراقب الحسابات لأداء الخدمات التي تقع خارج نطاق أعمال الرقابة والتدقيق الخاصة بأبداء الرأي بصدق وعدالة القوائم المالية ومنها خدمات التأكيد وخدمات التصديق ، ويُعد (MD&A)أحد الوسائل المهمة التي تمكن مراقب الحسابات الذي يقوم بأبداء الرأي عن صدق وعدالة القوائم المالية إلى تركيز اهتمامه على المخاطر المهمة التي من الممكن أن يحتويها (MD&A) وفي ضوء ما سبق أوصى البحث بضرورة الزام الشركات بعرض (MD&A) بحسب ماتتطلبة القوانين والمعايير والقواعد المحاسبية والأدلة التدقيقية واصدار دليل تدقيق محلي يحدد أنواع خدمات التصديق ومسؤولية مراقبي الحسابات عند التكليف بمثل هذه الخدمات ومن الضروري على الإدارة الاستعانة بتقرير مراقب الحسابات المكلف بإداء خدمة اختبار وفحص تقرير الإدارة لتصحيح الوضع الحالي للشركة .

3- دراسة (Callahan&Smith,2004)
"Firm Performance and Management's Discussion and Analysis Disclosures"
إداء الشركة وإفصاحاها في مناقشة وتحليل تقرير الإدارة.
تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر الإفصاحات في مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) في تقييم الإداء التشغيلي للوحدة الاقتصادية، وقد استخدمت الدراسة المنهج الاحصائي التحليلي لبيانات (71) شركة في أربعة قطاعات مختلفة (الخدمات المصرفية، وشركات الطيران ،والصناعات الإلكترونية ،والصناعات الدوائية) للفترة مابين عام (1993م-2001م) , وتوصل البحث إلى أنه كلما كان هناك إفصاحات شفافة للمستثمرين والمستخدمين الأخرين عن الوضع المالي ونتائج العمليات للوحدة الاقتصادية وكانت الإفصاحات متوافقة مع متطلبات العرض المنصوص عليها من هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) كلما وفر ذلك لهم أمكانية القيام بالتحليل الشامل لتوقع وتقييم الأداء المستقبلي للوحدة الاقتصادية.

4- دراسة (Kajuter,et.al,2016).

Interim Financial the Information Content of" Do Reviews by External Auditors Improve Statements?"

هل فحص مراقبي الحسابات يحسن المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية المرحلية ؟

في العقود الأخيرة فرضت الهيئات الرقابية حول العالم متطلبات تأكيد صارمة للإفصاح عن التقارير المالية المرحلية ،وفي العديد من البلدان يجب على الوحدات الاقتصادية فحص التقارير المالية المرحلية من قبل مراقب حسابات مستقل ومع ذلك لا توجد ادلة تشير ما أذا كانت تأكيدات مراقب الحسابات أمر مرغوب به للتقارير المالية المرحلية لذلك يهدف البحث إلى معالجة هذه الفجوة وتحليل ما إذا كانت عمليات الفحص لمراقبي الحسابات تحسن من المحتوى المعلوماتي للمستثمرين مقارنة مع التقارير المالية التي لا يتم فحصها، واعتمد البحث على التحليل الاحصائي لعينة من الشركات الألمانية للفترة من (2006م-2011م) وتوصل البحث إلى أن نشر التقارير المالية المرحلية التي تم فحصها من قبل مراقب الحسابات يؤدي إلى تقلبات غير عادية في العائدات فضلاً إلى حجم التداول غير طبيعي مقارنة مع نشر التقارير المالية المرحلية التي لم يتم فحصها من قبل مراقب الحسابات.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

يوضح الجدول (1) تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

الجدول (1)

المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

المجال	الدراسات السابقة	البحث الحالية
الهدف	هدفت دراسة العبيدي إلى اقتراح إطار لإعداد التقارير وفحصها يسعى توافر خاصيتي الملائمة والموثوقية للتقارير المالية المرحلية، وسعت دراسة (Kajuter,et.al) إلى تحليل ما إذا كانت عمليات الفحص لمراقبي الحسابات تحسن من المستوى المعلوماتي للمستثمرين مقارنة مع التقارير المالية المرحلية التي لا يتم فحصها. في حين دراسة العابدي هدفت إلى بيان دور مراقب الحسابات من خلال اختبار وفحص (MD&A) للقوائم المالية السنوية الحصول على مؤشرات واستنتاجات تؤدي إلى كشف حالات الاحتيال ،أما دراسة Call فسعت إلى بيان أثر الإفصاحات في (MD&A) في تقييم الإداء التشغيلي للشركة .	تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على (MD&A) المرحلي ودور مراقبي الحسابات في عملية فحصة وتوجيه اهتمام الجهات المسؤولة إلى أهمية أدراج (MD&A) ضمن متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية وصياغة أنموذج مقترح ل (MD&A) يتم الاعتماد عليه من قبل الشركات المساهمة المدرجة في (ISX) ،وبيان دور مراقب الحسابات من خلال فحص التقارير المالية المرحلية بتطبيق المعيار الدولي رقم (2410) في تعزيز خدمات فحص (MD&A) والمصادقة علية
بيئة البحث	أجريت في دول مثل العراق ،أمريكا ،المانيا	أجريت هذه الدراسة في البيئة لعراقية
أسلوب التحليل	أغلب الدراسات السابقة استخدمت أسلوب الاستبانة للحصول على المعلومات وتحليلها باستعمال أساليب احصائية مختلفة للوصول إلى النتائج	تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على القوانين والتشريعات والتقارير المالية المرحلية لشركة عينة البحث والحسابات التفصيلية المتمثلة بموازين المراجعة للوصول إلى النتائج.

المحور الثاني

التقارير المالية المرحلية وإجراءات فحصها وفقاً للمعيار الدولي 2410

نتيجة التغيرات المتسارعة والأحداث المتلاحقة التي تمر بها الوحدة الاقتصادية والتي تؤثر على نتيجة النشاط والمركز المالي للوحدة أصبحت القوائم المالية السنوية تفقد الكثير من فائدتها ولا سيما الملاءمة، لذا ظهرت الحاجة إلى إعداد تقارير مالية على فترات زمنية تقل عن السنة المالية (المرحلية) بهدف توافر معلومات محاسبية فورية وفي الوقت المناسب وبصورة مستمرة وعلى مدار السنة لمستخدمي القوائم المالية وخاصة المتعاملين في أسواق الأوراق المالية ،حتى يتمكن المستخدم من الاطلاع على نتائج أعمال الوحدة ومركزها المالي بشكل دوري.

وعرف المعيار الدولي رقم (34) التقارير المالية المرحلية بأنها "التقارير التي تحتوي على مجموعة كاملة من القوائم المالية أو مجموعة مختصرة من القوائم المالية لفترة مرحلية وعرفت الفترة المرحلية على إنها الفترة التي تُعَد عنها التقارير المالية وتغطي فترة أقل من سنة مالية كاملة" (Goei,2013,10) .

كما عرف (Hoyle) وأخرون التقارير المالية المرحلية بأنها "التقارير التي تزود المستثمرين والدائنين بمعلومات أكثر ملائمة من القوائم المالية السنوية ، حيث توافر معلومات مالية لفترات أقل من سنة مالية واحدة (Hoyle.et.al,2011,350).وأشار (Bhadra) إلى نوعين من التقارير المالية المرحلية وهي كالآتي :(Bhadra,2004,449)

أ- مجموعة كاملة من التقارير المالية المرحلية : وتتضمن كل من قائمة المركز المالي (الميزانية العامة) وكشف الدخل ، وكشف التغيّرات في حقوق المساهمين ، وكذلك كشف التدفق النقدي ، والايضاحات التفسيرية.

ب- مجموعة مختصرة من التقارير المالية المرحلية: وهي لا تختلف عن التقارير المالية الكاملة سوى إنها تعرض هذه التقارير بشكل مختصر.

وتُعَد التقارير المالية المرحلية وفقاً لنفس السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها عن إعداد القوائم المالية السنوية بغرض تحقيق الاتساق (consistency) بين التقارير المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية ، باستثناء إمكانية تطبيق سياسات محاسبية جديدة في التقارير المالية المرحلية في حال كانت هناك حاجة لتغيّر السياسات المحاسبية للقوائم المالية السنوية للسنة المالية القادمة مع تقديم ايضاح لأسباب التغيّر(Lewis &Pendrill,2004,558).

ومن وجهة نظر الباحثتان تعرف التقارير المالية المرحلية على انها تقارير مالية تتضمن معلومات عن فترات تقل عن سنة مالية قد تكون ربع سنوية، أو نصف سنوية ، توافر للمستخدم معلومات أكثر ملاءمة لاتخاذ القرار، وتتضمن كل من قائمة المركز المالي، كشف الدخل، كشف التدفق النقدي، كشف حقوق المساهمين، والإيضاحات التفسيرية وتُعَد بشكل مماثل للقوائم المالية السنوية ووفقاً لنفس المبادئ المحاسبية المطبقة عند إعداد القوائم المالية السنوية لتحقيق الاتساق بينهما.

1-2 شكل ومحتوى ومكونات التقارير المالية المرحلية على وفق المعيار الدولي رقم (34).

أ- شكل ومحتوى التقارير المالية المرحلية.

تتضمن التقارير المالية المرحلية من حيث الشكل والمحتوى كحد أدنى على الآتي (حماد،2006، 500):

1- يتطلب أن تتضمن التقارير المالية المرحلية كل العناوين والاجماليات الفرعية التي وردت في القوائم المالية السنوية الأحدث.

2- ايضاحات تفسيرية مختارة يتطلبها المعيار الدولي رقم (34) والإفصاح عن ربحية السهم الواحد وذلك في صلب قائمة الدخل المرحلية.

3- لا يؤثر تكرار المعلومات في التقارير المالية المرحلية في قياس النتائج السنوية للوحدة، ويتم القياس لأغراض التقارير المرحلية على اساس السنة حتى تاريخه وهذا يتوافق مع المدخل المستقل لإعداد التقارير المالية المرحلية.

4- الايرادات المستلمة دورياً أو بشكل موسمي وبشكل عرضي من فترة لأخرى خلال السنة المالية والاعتراف بها أو تأجيلها إذا كان ذلك مناسبا، وهذه الايرادات يتم الاعتراف بها عند حدوثها، مثل الوحدة التي تحقق كل ايراداتها في النصف الأول من السنة لا تؤجل بعض ايراداتها إلى النصف الثاني من السنة.

5- لا ينبغي الاعتراف بالمصروفات أو التكاليف المصروفة خلال السنة المالية أو تأجيل الاعتراف بها في تاريخ القائمة أو التقرير المالي المرحلي، إذا كان هذا الاعتراف أو التأجيل غير مناسب في نهاية السنة المالية ولتوضيح ماورد اعلاه، فإن كلفة الصيانة الدورية الرئيسة المخططة المتوقع تحملها في وقت متأخر من السنة لا يتوقع أن تستحق قبل موعدها مالم يكن هناك التزام قانوني بغير ذلك.

6- أن القياس في التقارير المالية المرحلية والقوائم المالية السنوية عادةً ما يتم على أساس تقديرات معقولة ألا إن إعداد التقارير المالية المرحلية يتطلب بشكل عام استخداما لأساليب التقريب والتقدير أكثر مما هو مطلوب للقوائم المالية السنوية.

7- يجب الإفصاح عن التغييرات الحاصلة في السياسات المحاسبية عن طريق إعادة عرض المعلومات المالية في الفترات المرحلية السابقة للسنة المالية الحالية والفترات المرحلية المقابلة للسنوات السابقة.

ب- مكونات التقارير المالية المرحلية.

هنالك متطلبات وحدود دنيا لمكونات التقارير المالية المرحلية يجب توافرها حتى يتم عرض التقارير بالشكل المناسب والمطلوب وتتضمن (IAS,2012,2):

- قائمة المركز المالي المختصرة .
- كشف الدخل المختصر.
- كشف التغيرات في حقوق الملكية المختصر.
- كشف التدفق النقدي المختصر.
- الايضاحات التفسيرية على هذه القوائم.

وفي حال قامت الوحدة بتقديم مجموعة كاملة وليست مختصرة في تقاريرها المالية المرحلية فإنّ شكل ومحتوى هذه التقارير يجب أن يمتثل لمتطلبات المعيار الدولي رقم (1) الخاصة بالمجموعة الكاملة .

ومن البنود التي يجب أن تتوافر بشكل عام وفقاً للمعيار الدولي رقم (1) هي كالآتي :(Christensen,et.al,2014,686:687)

1- قائمة المركز المالي المختصرة في نهاية الربع الحالي مقارنة مع قائمة المركز المالي كما في نهاية السنة المالية السابقة، و على الوحدة الاقتصادية إضافة قائمة المركز المالي للفترة المالية نفسها من السنة السابقة إذا كان ذلك ضرورياً لفهم تأثير التقلبات الموسمية على الوضع المالي للوحدة الاقتصادية.

2- كشف الدخل لأقرب فصل من السنة المالية الحالية ومقارن مع كشف الدخل للفصل المماثل من السنة المالية السابقة.

3- كشف الدخل عن الفترة المالية التراكمية من بداية السنة إلى الفترة الحالية ومقارن مع الفترة المالية المماثلة من السنة المالية السابقة.

4- كشف التدفق النقدي للفترة المالية التراكمية من بداية السنة إلى الفترة المالية الحالية ومقارن مع الفترة المالية المماثلة من السنة المالية السابقة.

5- الحواشي التي تُحَدث المعلومات الواردة في القوائم المالية السنوية الأخيرة وتتضمن ملخصات للتغيّرات المادية في القياس والأحداث الاقتصادية الرئيسة التي حدثت منذ نهاية أقرب سنة مالية.

6- تقرير مجلس الإدارة لمناقشة التغيّرات في المركز المالي ونتائج العمليات.

2-2 إجراءات فحص التقارير المالية المرحلية وفقا للمعيار الدولي 2410.

إنّ توافر معلومات ملائمة وكافية وبصفة دورية وعلى فترات متقاربة لمساعدة مستخدمي التقارير المالية خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية على اتخاذ القرارات لاشك يتطلب ذلك ضرورة فحص التقارير المالية المرحلية من قبل مراقب حسابات مستقل حتى يصبح بالإمكان الاعتماد على تلك التقارير في أتخاذ القرارات، وتزداد درجة الثقة فيها خاصة بالنسبة للشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية (شحاته،2014، 192).

وتختلف عملية فحص التقارير المالية المرحلية من الناحية العملية والكمية عن عملية تدقيق القوائم المالية السنوية، فالتدقيق ينتهي بالضرورة بإبداء الرأي الفني في القوائم المالية بناءً على الأدلة والقرائن التي يجمعها مراقب الحسابات ويقوم بتقييمها للحكم على مدى كفايتها وملاءمتها (علي وشحاته،2008، 244)، في حين عملية الفحص أقل شمولاً (Ettredge.et.al,1994,133) ولن تنتهي بأبداء رأي فني محايد عن صدق وعدالة التقارير المالية المرحلية (محمد وأخرون،2006، 139). وتعتمد على مجموعة من الاستفسارات ذات الصلة بالأمور المالية والمحاسبية التي يتم توجيهها من قبل مراقب الحسابات إلى الأشخاص المسؤولين بالوحدة، فضلاً عن المطابقات والإجراءات التحليلية عن بعض أهم مفردات التقارير المالية المرحلية (Rittenberg.et.al,2008,704)، وعند الانتهاء من عملية الفحص يقوم مراقب الحسابات بإعطاء تأكيد متوسط بأن التقارير المالية المرحلية محل الفحص خالية من التحريفات المادية ، ويتم التعبير عن ذلك في صورة (تأكيد سلبي) من خلال تحديد ما إذا كانت التقارير المالية المرحلية تحتاج إلى عمل تعديلات مهمة أو مؤثرة لكي تتماشى مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (المعايير المحاسبية الدولية أو المحلية)، وفي ضوء القوانين واللوائح ذات الصلة بالوحدة الاقتصادية محل الفحص (نور وأخرون ،2007، 213:212).

وتهدف عملية فحص التقارير المالية المرحلية إلى تمكين مراقب الحسابات من إبداء استنتاج منطقي بشأن ما توصل اليه بعد الانتهاء من عملية الفحص يدعو للاعتقاد أو عدم الاعتقاد بأن التقارير المالية المرحلية مُعَدّة في جميع النواحي المادية بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (المشهداني والعبيدي،2011، 303).

ويعرف فحص التقارير المالية المرحلية بأنه : خدمة مهنية تصديقية يقوم بها مراقب الحسابات بهدف توافر (تأكيد سلبي) فيما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تعديلات مهمة ومؤثرة على التقارير المالية المرحلية لكي تتماشى مع المعايير المحاسبية، وبهذا المعنى فإن عملية الفحص خدمة ثلاثية الأطراف تشمل إدارة الوحدة الاقتصادية ومراقب الحسابات وأصحاب المصلحة في الوحدة الاقتصادية وخاصة المساهمون (سيدي ومروة،2011، 233:232).

ومن وجهة نظر الباحثتان يعرف فحص التقارير المالية المرحلية بأنها احد الخدمات غير التقليدية التي يقدمها مراقب الحسابات من أجل زيادة درجة الموثوقية بالتقارير المالية المرحلية، من خلال تطبيق الاستفسارات والإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى من أجل إعطاء تأكيد متوسط يعبر عنه بصورة (تأكيد سلبي) بأن التقارير المالية المرحلية مُعَدّة من جميع النواحي المادية بما ينسجم مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً مما يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في عملية تخاذ القرار.

ولغرض تعزيز دور مراقب الحسابات في فحص التقارير المالية المرحلية أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) Internationation Federations of Accountantsمعيار التدقيق الدولي(2410) الخاص بفحص التقارير المالية المرحلية من قبل مراقب الحسابات المستقل للشركة. ومن إجراءات الفحص التي جاءت وفقاً للمعيار الدولي 2410 الآتي:

2-2-1: فهم الوحدة الاقتصادية وبيئتها بما في ذلك رقابتها الداخلية.

على مراقب الحسابات أن يكون لديه فهم لطبيعة الوحدة الاقتصادية وبيئتها ، بما في ذلك رقابتها الداخلية, ويتطلب ذلك الفهم المعرفة بكل من النظام المحاسبي وإجراءات وبيئة الرقابة الداخلية. وعليه تحديد أثر حالة الرقابة الداخلية على إعداد ونشر العميل للتقارير المالية المرحلية (علي ،2009، 104:105) .

2-2-2: الاستفسارات والإجراءات التحليلية والإجراءات الأخرى.

على مراقب الحسابات أن يقوم بالاستفسارات، بشكل رئيسٍ من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وإداء إجراءات تحليلية وإجراءات فحص أخرى حتى يتمكن من التوصل بناءً على الإجراءات التي تم أداؤها إلى استنتاج يدعو للاعتقاد أن التقارير المالية المرحلية لم تعد في جميع النواحي الجوهرية وفق إطار إعداد التقارير المالية المطبق.

ومن الاستفسارات والإجراءات التي يؤديها مراقب الحسابات عند فحص التقارير المالية المرحلية (Soltani,2007,264:265) (Ratcliffe,2004,2:3) هي كالآتي:

1- ما إذا كانت التقارير المالية المرحلية قد أعدت وفق إطار إعداد التقارير المالية المرحلية.
2- ما إذا كانت هناك أي تغيرات في المبادئ المحاسبية أو أساليب تطبيقها.
3- ما إذا كانت هناك أي أخطاء غير مصححة تم تحديدها أثناء عملية التدقيق والفحص.
4- ما إذا كانت هناك أي حالات عادية أو معقدة قد يكون لها تأثير على التقارير المالية المرحلية مثل التخلص من قطاع عمل.
5- أي تغيرات مهمة في الالتزامات المحتملة بما فيها الدعاوى أو المطالبات.
6- عن الأمور التي أثيرت بشأنها أسئلة عند تطبيق إجراءات الفحص.
7-عن الأحداث اللاحقة للفترة المرحلية التي يكون لها تأثير مادي على التقارير المالية المرحلية.
8- ما إذا كانت هناك أي تغيرات في الأنشطة التجارية للوحدة.
9- المعرفة بأي احتيال أو اشتباه احتيال يؤثر على الوحدة.

أما فيما يخص الإجراءات التحليلية، فيقوم بها مراقب الحسابات لتحديد العلاقات والبنود الفردية التي تبدو غير متسقة والتي قد تنطوي على أخطاء مادية، وتتضمن الإجراءات التحليلية تحليل النسب والأساليب الاحصائية مثل تحليل الاتجاهات أو تحليل الانحدار والتي يمكن أداؤها يدوياً أو باستعمال الحاسوب. والآتي أمثلة عن الإجراءات التحليلية التي يقوم بها مراقب الحسابات لفحص التقارير المالية المرحلية (الاتحاد الدولي للمحاسبين،2014، 133):

1- مقارنة التقارير المالية المرحلية مع الفترة السابقة مباشرة ومع التقارير المالية المرحلية المقابلة لها للسنة المالية السابقة ومع التقارير المالية المرحلية التي تتوقعها الإدارة للفترة الحالية ومع أحدث القوائم المالية السنوية المدققة.
2- مقارنة التقارير المالية المرحلية الحالية مع النتائج المتوقعة مثل الموازنات التقديرية أو التوقعات.
3- مقارنة المبالغ المسجلة أو النسب المستخرجة من السجلات إلى المبالغ و النسب المتوقعة من مراقب الحسابات. وأن مراقب الحسابات يصل إلى مثل هذه التوقعات عن طريق تحديد وتطبيق العلاقات التي يتوقع أن توجد بشكل معقول على اساس فهم مراقب الحسابات للوحدة ونشاطها التي تعمل به.
4- مقارنة التقارير المالية المرحلية مع المعلومات غير المالية المناسبة.
5- مقارنة العلاقات بين العناصر في التقارير المالية المرحلية الحالية مع العلاقات المقابلة في التقارير المالية المرحلية للفترات السابقة، على سبيل المثال المصروف حسب نوعه كنسبة مئوية من المبيعات، والنسبة المئوية للتغير في المبيعات إلى النسبة المئوية للتغير في الذمم المدينة.
6- مقارنة النسب والمؤشرات للفترة المرحلية الحالية مع وحدات أخرى في النشاط نفسه.
7- مقارنة البيانات مصنفة حسب النوع ، مثل حسب خط الإنتاج أو مصدر الإيراد.

المحور الثالث

مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) ودور مراقبي الحسابات في عملية فحصه

يعدّ مناقشة وتحليل تقرير الإدارة Management's Discussion and Analysis (MD&A) إفصاحا اضافيا من قبل مجلس إدارة الوحدات المدرجة في الأسواق المالية يناقش فيه مجلس الإدارة التغيّرات الجوهرية في المركز المالي، الأداء المالي والتدفقات النقدية كما يناقش فيه الاتجاهات والعوامل الرئيسة التي من المرجح أن تؤثر على إداء الوحدة وتقدمها في المستقبل.

ويعود تاريخ ظهور (MD&A) إلى عام 1968م حين طالبت هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC) من الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية بالإفصاح عن نتيجة نشاط الوحدة الاقتصادية خلال الفترة التي يغطيها التقرير والظروف التي تؤثر على صافي الدخل، واستمرت اصدارات (SEC) على مر السنين والتي أدت إلى التوسيع من متطلبات إعداد (MD&A) حتى وصلت إلى ماهي عليه الأن ، وهذه الاصدارات كالآتي:

السنة	المتطلبات
1974	أضافت(SEC) إلى متطلبات (MD&A) مناقشة الاتجاهات الأساسية لتحقيق الربحية، ولم تحدد المواضيع التي ينبغي مناقشتها، فقط قدمت توصيات بذلك.
1980	أضافت (SEC) إلى متطلبات (MD&A) تحليل السيولة وموارد رأس المال فضلاً عن نتائج العمليات.
1987	أصدرت (SEC) نشرة التقرير المالي رقم 36 (FRR No.36) التي وسعت فيها من نطاق المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها في (MD&A).
2001	أصدرت(SEC) التوجيه الأول الذي ركز على إضافة مناقشة السياسات المحاسبية الهامة المستخدمة مع الإشارة إلى تأثير الإداء الناتج عن استخدام أي معايير جديدة إلى (MD&A).
2002	أصدرت (SEC) قائمة تهدف إلى تحسين الإفصاح عن (MD&A) في ثلاث مجالات وهي كالآتي: أ- السيولة ومصادر رأس المال متضمنة ترتيبات التمويل خارج الميزانية . ب- الأنشطة التجارية متضمنة العقود التجارية غير التبادلية بالقيمة العادلة. ج- العلاقات والعمليات بشرط أن تكون غير متاحة مع الأطراف الثالثة المستقلة.
2003	أصدرت(SEC) نشرة التقرير المالي رقم 72 (FRR No.72) التي وافرت ارشادات لاختيار الإفصاح الجوهري ، وحددت العناصر التي ينبغي التركيز عليها في (MD&A) للحصول على إفصاحات أكثر وضوحاً في (MD&A) .

من إعداد الباحثتان بالاعتماد على (Carmichael.et.al,2007,)،(علي،2009، 530:531).

ويُعَد(MD&A)جزء مهم من القوائم المالية (السنوية والمرحلية) (Muslu.et.al,2014,1)، يعمل على تحسين القوائم المالية من خلال عمل التحليل التكميلي وتوافر العناصر الأساسية التي تعطي الفهم الكامل لطبيعة الوحدة الاقتصادية، أعمالها، وتوجهاتها المستقبلية (Clarkson.et.al,1999,115).

ويغطي (MD&A) ثلاثة جوانب مالية للوحدة وهي مصادر رأس المال، السيولة، ونتائج العمليات، ويجب على مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية تسليط الضوء على الجوانب المرضية وغير المرضية وأن يُحدد الأحداث وحالات عدم التأكد التي تؤثر على هذه الجوانب (Kieso.et.al,2013,19).ولا يقتصر (MD&A) فقط على عرض الجوانب المالية وإنما يتضمن أيضاً معلومات أخرى كالتخطيط (تقدير حجم السوق، وسوق الأسهم، وفرص الاستثمار)، وصنع القرار (القرارات الاستراتيجية والتكتيكية مثل الابقاء على أحد المصانع أو أغلاقه)، وكذلك طريقة وأسلوب القياس المستخدم (العابدي،2015، 41).

ويعرف (Ruder) وأخرون (MD&A) بأنه " جزء مهم من الإفصاح المالي للوحدة ،تقدم الإدارة من خلاله وصف سردي لإدائها خلال الفترة المالية التي يغطيها التقرير، مما يوافر للمستثمرين فرصة لرؤية الوحدة الاقتصادية من خلال عيون الإدارة "(Ruder.et.al,2005, 1123).

ومن وجهة نظر الباحثتان يعرف (MD&A) بأنه أحد متطلبات الإفصاح يتضمن معلومات تكميلية لفهم القوائم المالية تقدم الإدارة من خلاله تحليل ومناقشة للتغيّرات الجوهرية في المبالغ المعروضة في التقارير المالية وتحديداً المركز المالي، كشف الدخل، التدفقات النقدية، وكذلك مناقشة أفاق الوحدة المستقبلية وغيرها من المعلومات غير المعروضة في القوائم المالية مما يمكن المستخدمين من رؤية الوحدة الاقتصادية من خلال عيون الإدارة وتقييم مدى أمكانية أن يكون الأداء الماضي للوحدة مؤشراً عن الإداء المستقبلي ومساعدتهم في عملية أتخاذ القرار.

1-3 اهمية مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A).

يشير كل من المجلس الاستشاري للمعايير المحاسبية Federal Accounting Standards (FASAB) Advisory Board وهيئة الأوراق المالية الأمريكية Securities and Exchange Commission (SEC) إلى (MD&A) في كونه وسيلة مهمة للآتي (FASAB Handbook,2015,786) و (Wheeler&Cereola,2015,2) :

1- تقدم شرح وافٍ عن القوائم المالية للوحدة مما يمكن المستثمرين من رؤية عمليات الوحدة الاقتصادية من خلال عيون الإدارة.

2- تعزيز الإفصاحات المالية وتوافر أساس لتحديد أي القوائم المالية يجب تحليلها؟

3- توافر معلومات حول جودة الأرباح والتغيّر المحتمل فيها والتدفقات النقدية للوحدة ،لتمكين المستثمرين من تقييم مدى أمكانية أن يكون الإداء في الماضي للوحدة مؤشراً عن الإداء المستقبلي.

4- زيادة الفهم والفائدة للتقارير المالية الدولية للأغراض العامة.

5- توافر معلومات مفهومة يمكن الوصول اليها عن الوحدة الاقتصادية وعملياتها ومستويات الخدمة، والنجاحات والتحديات المستقبلية التي تواجهها.

2-3 محتوى مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) المرحلي.

نظراً لحاجة كل من المستثمرين والمقرضين والمحللين والدائنين وغيرهم من المستفيدين إلى معلومات مالية عن إداء الوحدة الاقتصادية لأكثر من مرة خلال السنة فقد أشارت كل من هيئة الأوراق المالية الأمريكية ضمن اللائحة S-K في القسم 229.303 والمشار اليها بالبند 303 وهيئة الأوراق المالية الكندية إلى متطلبات إعداد (MD&A) المرحلية من أجل تمكين المستخدم من تقييم التغيّرات في الوضع المالي ونتائج العمليات خلال فترة مالية معينة وهذه

المتطلبات تماثل المعلومات المطلوب الإفصاح عنها في (MD&A) السنوي وتتضمن معلومات عن كل من السيولة وموارد رأس المال ونتائج العمليات والترتيبات خارج الميزانية العامة ويتضمن التقرير الآتي (www.law.cornell.edu/cfr/text/17/229.303) و(CPA Canada,2014,36):

1- التغيرات الجوهرية في المركز المالي: مناقشة وتحليل أي تغيّرات الجوهرية في المركز المالي من نهاية السنة المالية السابقة حتى تاريخ قائمة المركز المالي الحالية، في حين إذا تضمنت التقارير المالية المرحلية قائمة المركز المالي المقارنة للفترة المقابلة من السنة السابقة، فينبغي على مجلس الإدارة مناقشة أي تغيّرات جوهرية في المركز المالي من ذلك التاريخ حتى تاريخ قائمة المركز المالي الحالية.

2- التغيرات الجوهرية في نتائج الأعمال: مناقشة وتحليل أي تغيّرات الجوهرية في نتائج الأعمال من تاريخ نهاية السنة المالية السابقة حتى تاريخ تقديم كشف الدخل للفترة الحالية. وفي حالة تقديم التقارير المالية متضمنة كشف الدخل للفترة المالية الحالية مقارن مع الفترة المقابلة من السنة المالية السابقة يجب على الإدارة مناقشة التغيّرات الجوهرية لمدة أثنا عشر شهراً من تاريخ الفترة المقابلة من السنة السابقة إلى تاريخ الفترة الحالية.

3- مناقشة أي جوانب موسمية للأعمال التي تؤثر على المركز المالي أو الإداء المالي أو التدفقات النقدية.

4- تحديث الإفصاح السابقة عند الضرورة حول استراتيجية الاعمال، دوافع الإداء الرئيسة، القدرات، المخاطر، التوقعات، وأي مبررات داعمة ذات صلة.

3-3 التصديق على مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A).

لاهمية (MD&A) في توافر معلومات متكاملة لفهم القوائم المالية وتزويد المستثمرين بمعلومات تساعدهم في تقييم المركز المالي ونتائج العمليات والإداء المستقبلي للوحدة، أصبحت هناك حاجة إلى الحصول على تأكيدات عن مدى صدق وعدالة المعلومات المدرجة في هذا التقرير، ونتيجة لذلك أصدر المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) المعيار الأمريكي (SSAE No.10) الفصل (701) الخاص بمصادقة مراقب الحسابات على مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (علي،2009، 528).

والغرض من هذا المعيار هو توافر إرشادات لمراقبي الحسابات لإداء خدمة التصديق ل (MD&A) المُعَد وفقاً للقوانين واللوائح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية الأمريكية، ويتضمن هذا المعيار مستويان من الخدمة هما الفحص Review والاختبار Examination (SSAE No.10,2016,1601).والجدول(2) يوضح الفرق بين خدمة الفحص وخدمة الاختبار:

الجدول (2)
الفرق بين خدمتي الفحص والاختبار

الفحص	الاختبار
1- تقدم لفحص (MD&A) لفترة مرحلية وسنوية . 2- نطاق الفحص هو أقل من الاختبار. 3- نتيجة الخدمة هو الوصول إلى استنتاج مراقب الحسابات حول موضوع معين. 4- يكون تقرير الفحص مقيد بالاستخدام.	1- تقدم لاختبار (MD&A) لفترة سنوية. 2- نطاق الاختبار أوسع في الاستخدام. 3- نتيجة الخدمة الوصول إلى إبداء رأي مراقب الحسابات حول موضوع معين . 4- يكون التقرير موجه للاستخدام السنة.

المصدر(سلوم وعبد الرضا،2016، 256).

وبعد التعرف على كل من خدمتي الفحص والاختبار (MD&A) سيتم التركيز على خدمة الفحص ذات الصلة بفحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة للتقارير المالية المرحلية.

4-3 فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A).

أن الهدف من فحص (MD&A) المرحلي هو لجمع الأدلة الكافية لتوافر الأساس الذي يعتمد عليه مراقب الحسابات لكتابة تقريره والاشارة إلى ما إذا كان أي شيء قد وصل إلى علم مراقب الحسابات يدعو للاعتقاد إلى:

1- أن مناقشة وتحليل تقرير الإدارة لا يتضمن (من جميع النواحي الجوهرية) المفردات المطلوبة وفقاً للقواعد واللوائح التي تتبناها هيئة الأوراق المالية الأمريكية (SEC).

2- القيم المالية التاريخية في (MD&A) لم تشتق بدقة من التقارير المالية للوحدة.

3- كل من المعلومات الأساسية ، التقديرات، الاقرارات، والافتراضات للوحدة لا توافر أساساً معقولاً لعمليات الإفصاح الموجودة في (MD&A) (SSAE No.10,2016,1624).

وتتضمن خدمة الفحص كل من اجراءات التحليلية والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية والتشغيلية. وبناءً على ذلك، فإنّ نطاق خدمة الفحص أقل بكثير من نطاق خدمة الاختبار، إذ إن عملية الفحص لا تتضمن الاختبارات الموضوعية وعملية الحصول على الأدلة الثبوتية.

ويسمح لمراقب الحسابات بإداء خدمة الفحص ل (MD&A) في حال سبق وأن قام على الأقل بتدقيق التقارير المالية لأحدث فترة ذات صلة ب (MD&A) أو سبق وأن قام بتدقيق التقارير المالية للفترات الأخرى التي يغطيها (MD&A)(Dauber.et.al,2008,402).

5-3 الإجراءات التحليلية والاستفسارات التي يتم اعتمادها لإداء خدمة فحص (MD&A).

مراقب الحسابات في بعض الأحيان لا يحصل على ما يؤكد صحة اجابة الإدارة على استفساراته عند فحص (MD&A)، ونتيجة لذلك على مراقب الحسابات النظر في مدى أتساق اجابة الإدارة في ضوء نتائج الإجراءات التحليلية والاستفسارات الأخرى التي يقوم بتنفيذها.

ومن الإجراءات التحليلية والاستفسارات التي يقوم بها مراقب الحسابات عند فحص (MD&A) الآتي (SSAENO.10,2016,1626):

1- قراءة (MD&A) ومقارنة محتواه مع التقارير المالية المرحلية التي تم فحصها لمعرفة مدى الاتساق بينهما ، مثل القيام بمقارنة القيم المالية في (MD&A) مع التقارير المالية المرحلية التي تم فحصها أو السجلات المحاسبية ذات العلاقة مع تحليلاتها، واعادة حساب الزيادات والنقصان والنسب المئوية المفصح عنها.

2- مقارنة البيانات الوصفية مع التقارير المالية التي تم فحصها .

3- النظر في ما إذا كانت التفسيرات في (MD&A) تتسق مع المعلومات التي تم الحصول عليها أثناء فحص التقارير المالية المرحلية وتحقيق تفسيرات إضافية لا يمكن الحصول عليها من استفسارات أوراق العمل الفحص كالقيام بالاستفسار من الموظفين والمديرين التنفيذين الذين يتحملون المسؤولية عن المجالات التشغيلية.

4- الحصول على معلومات مالية مستقبلية (كالموازنات، المبيعات المتوقعة، توقعات أجور العمل ،النفقات الرأسمالية، تكاليف المواد، النفقات الرأسمالية، التنبؤات ، التوقعات المالية) ومقارنة هذه المعلومات مع التوقعات المستقبلية في (MD&A) .

5- مقارنة المعلومات في (MD&A) مع القواعد واللوائح المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية الأمريكية والأخذ بنظر الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات تتضمن العناصر المطلوبة في هذه القواعد واللوائح.

6- قراءة محاضر اجتماعات مجلس الإدارة واللجان الهامة الأخرى حتى تاريخ إعداد (MD&A) لتحديد الأمور الهامة التي تؤثر على (MD&A) والنظر في ما إذا تم معالجة هذه الأمور بشكل مناسب في (MD&A).

7- على مراقب الحسابات تنفيذ اجراءات اضافية والتي يراها ضرورية لتحقيق التأكيد المحدود لخدمات الفحص أذا علم أن الإفصاحات في (MD&A) ناقصة أو غير دقيقة أو غير مرضية.

المحور الرابع

الجانب العملي لدور مراقبي الحسابات في تعزيز خدمات فحص(MD&A) المرحلي بتطبيق المعيار الدولي 2410

4-1: تعليمات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية وفقاً للتشريعات العراقية.

أشارت المادة (4) من تعليمات الإفصاح (8) " إفصاح الشركات المدرجة" الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية لسنة 2015 إلى الاتي:

على كل شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية أن تقدم تقارير مالية مرحلية كل ثلاثة أشهر خلال مدة لا تزيد عن (60) يوماً من انتهاء الفصل ويشترط أن تعد وفقاً للمعايير المحاسبية النافذة (الدولية وللمدى المسموح به للعمل في العراق) وتتضمن الاتي :

1- قائمة المركز المالي، كما في نهاية الفصل الحالي وقائمة المركز المالي مقارنة كما في نهاية السنة السابقة لها.

2- كشف حساب الأرباح والخسائر، للفصل الحالي وتراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه وكشف حساب الأرباح والخسائر للفصل المقابل له من السنة السابقة حتى تاريخه.

3- كشف التدفق النقدي، تراكمياً للسنة المالية الحالية حتى تاريخه مع الفترة المقابلة له حتى تاريخه من السنة السابقة.

4- الإيضاحات الضرورية.

كما أشارت المادة (6/ب) من التعليمات نفسها إلى الغرامات والعقوبات التي تتحملها الشركات المدرجة في حالة المخالفة وهي كالاتي:

فرض غرامة مالية قدرها (50000) دينار (خمسون الف دينار) عن كل شهر أو جزء منه في حالة تأخر الشركة عن تقديم التقارير المالية المرحلية خلال المدة المشار اليها في المادة رقم (4) أعلاه وبعدها يتم إيقاف تداولها في السوق (ISX) ولا تعاد للتداول إلا بعد إيفاءها بمتطلبات الإفصاح وتسديد مبلغ الغرامة.

وعند مقارنة تعليمات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية الصادرة عن هيئة الاوراق المالية العراقية من تعليمات الإفصاح لبعض الدول العربية نلاحظ الاتي:

الجدول (3)
المقارنة بين تعليمات الإفصاح في العراق و الدول العربية

	العراق	سوريا	الأردن	الأمارات	مصر
المصدر	تعليمات تداول الأوراق المالية لسنة 2015	نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لأشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية 2006	تعليمات الإفصاح للشركات المدرجة الصادرة من هيئة الأوراق المالية الأردنية لسنة 2004	قرارمجلس إدارة الهيئة رقم (3) لسنة 2000 في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية	قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية 2018
رقم المادة	تعليمات الإفصاح (8) المادة الرابعة	الثانية عشر	السادسة	السادسة والثلاثون	السادسة والأربعون
الفترات التي تقدم عنها التقارير	ربع سنوي	ربع سنوي ونصف سنوي	نصف سنوي	ربع سنوي ونصف سنوي	ربع سنوي
التعليمات المعتمدة في الإعداد	وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية	وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية	وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية	وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية	وفقاً للمعايير المحاسبية المصرية
متطلبات الإفصاح	1- قائمة المركز المالي. 2- كشف الأرباح والخسائر. 3- كشف التدفق النقدي. 4- كشف التغيّرات في حقوق المساهمين (غير مطلوب). 5-الإيضاحات التفسيرية.	1- قائمة المركز المالي. 2- كشف الأرباح والخسائر. 3- كشف التدفق النقدي. 4- كشف التغيّرات في حقوق المساهمين. 5- الإيضاحات التفسيرية. 6- ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي سبق وضعها.	1- قائمة المركز المالي. 2- كشف الأرباح والخسائر. 3- كشف التدفق النقدي. 4- كشف التغيّرات في حقوق المساهمين. 5- الإيضاحات التفسيرية. 6- ملخص موجز عن نتائج أعمال الشركة خلال الفترة مقارنة مع الخطة المستقبلية التي تم وضعها.	1-قائمة المركز المالي. 2- كشف الدخل. 3- كشف التدفق النقدي. 4- كشف التغيّرات في حقوق المساهمين. 5- الإيضاحات التفسيرية. 6- تقرير مجلس الإدارة	1- قائمة المركز المالي. 2- كشف الدخل. 3- كشف التدفق النقدي. 4- كشف التغيّرات في حقوق المساهمين 5- الإيضاحات التفسيرية. 6- تقرير مجلس الإدارة
فترة التقديم	خلال 60 يوم من تاريخ انتهاء الفصل	خلال شهرمن تاريخ انتهاء الفصل.	خلال شهر من تاريخ انتهاء الفصل.	خلال 45 يوماً من تاريخ انتهاء الفصل.	خلال 45 يوماً من تاريخ انتهاء الفصل
الفحص من قبل مراقب الحسابات	لا يصادق عليها من قبل مراقب الحسابات	يتم المصادقة عليها من قبل مراقب الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	يتم المصادقة عليها من قبل مراقب الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	يتم المصادقة عليها من قبل مراقب الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.	يتم المصادقة عليها من قبل مراقب الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق المصرية.

المصدر: (من إعداد الباحثة بالاعتماد على تعليمات الإفصاح الخاصة بكل دولة).

ومن خلال الجدول السابق لوحظ وجود نص قانوني يُلزم الشركات المدرجة في الأسواق المالية (لبعض الدول العربية) بتضمين تقاريرها المالية المرحلية بكل من تقرير المصادقة من قبل مراقب الحسابات وفقاً لمعايير التدقيق الدولية (معيار التدقيق الدولي 2410) وإعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة، في حين في العراق يفتقر إلى ذلك.

2-4: إجراءات فحص مقترحة وفقا للمعيار الدولي (2410) والتي ينبغي اعتمادها من قبل مراقب الحسابات عند تكليفه بمهمة فحص التقارير المالية المرحلية (و سوف يتم اعتمادها عند فحص التقارير المالية لشركة عينة البحث) .

الهدف من عملية فحص التقارير المالية المرحلية هو تمكين مراقب الحسابات من إبداء استنتاج، بناءً على الفحص، بشأن ما إذا وصل اي شيء لعلم مراقب الحسابات يدعوه للاعتقاد بأن التقارير المالية المرحلية ليست مُعدة، في جميع النواحي الجوهرية، وفقاً لإطار إعداد التقارير المالية المطبق، وعلى مراقب الحسابات القيام بالإجراءات الاتية عند فحص التقارير المالية المرحلية:

1- تحديث فهمه لنشاط الوحدة وبيئتها بما في ذلك نظام الرقابة الداخلي، لأن لذلك علاقة بإعداد القوائم المالية السنوية والتقارير المالية المرحلية، وكافياً لتخطيط عملية الفحص وتنفيذها وتمكينه من إنجاز الآتي:

- تحديد انواع الاخطاء الجوهرية المحتملة واعتبار امكانية حدوثها.
- اختيار الإجراءات التحليلية والاستفسارات والاجراءات الاخرى التي ستعطي لمراقب الحسابات الاساس لإعداد التقارير حول ما إذا كان اي شيء وصل إلى علم مراقب الحسابات يجعل مراقب الحسابات يعتقد بأن التقارير المالية المرحلية ليست معدة من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لإطار اعداد التقارير المالية المطبق.

2- الاستفسار من اعضاء الإدارة المسؤولين عن الامور المالية والمحاسبية حول ما إذا كانت التقارير المالية المرحلية قد تم إعدادها وفقا إطار إعداد التقارير المالية المطبق، وما إذا كان هناك اي تغيّرات في المبادئ المحاسبية او اساليب تطبيقها، وامور اخرى اثير حولها اسئلة اثناء تطبيق الفحص.

3- تطبيق الإجراءات التحليلية، لتحديد العلاقات والبنود الفردية التي تبدو انها غير عادية والتي قد تعكس خطأً جوهرياً حيث يمكن من خلال تطبيق ذلك التوصل إلى فروقات جوهرية في مبالغ الحسابات، والتي قد تشير إلى وجود اخطاء أو مخالفات في مبالغ تلك الحسابات مما يساعد ذلك في تحديد الارصدة والمبالغ التي تحتاج إلى تركيز الفحص عليها في التقارير المالية، والاستفسار عنها من الإدارة.

4- مقارنة ارصدة الحسابات الظاهرة في التقارير المالية المرحلية مع ارصدة الحسابات الظاهرة في ميزان المراجعة عن الفترة نفسها، لتوصل إلى مدى تطابق التقارير المالية المرحلية مع ميزان المراجعة.
5- التأكد مدى التزام الوحدة بتطبيق السياسات المحاسبية نفسها التي طبقت عند إعداد القوائم المالية السنوية.
6- قراءة محاضر اجتماعات الهيئة العامة لتحديد الأمور التي لها تأثير على التقارير المالية المرحلية، ومقارنتها مع المبالغ الظاهرة في التقارير المالية المرحلية.
7- إعادة العمليات الحسابية للتقارير المالية المرحلية للتوصل إلى مدى صحة تلك العمليات والمبالغ الظاهرة في تلك التقارير.
8- إضافة أرصدة الحسابات الظاهرة في التقارير المالية المرحلية الخاصة بالفصل الحالي إلى أرصدة الحسابات الظاهرة في الفصل السابق له بصورة افقية ، ومقارنته النتائج مع ارصدة الحسابات الظاهرة في الحقل التراكمي عن الفترة نفسها للتوصل إلى مدى تطابق بينهما (مثل إضافة رصيد المدينون الظاهر في الفصل الثاني إلى رصيد المدينون الظاهر في الفصل الاول ومقارنة الرصيد الظاهر مع رصيد المدينون الظاهر في الحقل التراكمي للفترة من 1/1 لغاية 6/30)، وفي حالة عدم التطابق يتم الاستفسار عن اسباب ذلك.
9- إعادة العمليات الحسابية لكشف التدفق النقدي، ومطابقة الرصيد الظاهر اخر المدة مع رصيد النقود الظاهر في قائمة المركز المالي عن الفترة نفسها، لتوصل إلى مدى صحة إعداد كشف التدفق النقدي.
10- التأكد من مدى التزام الوحدة بعرض حساباتها وفقاً لتعليمات الإفصاح (8) لسنة 2015 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية .

4-3: فحص التقارير المالية المرحلية للشركة عينة البحث.

ستقوم الباحثتان بفحص التقارير المالية المرحلية للفصل الثالث لسنة 2015م والتقارير المرحلية للفترة المقابلة لها من سنة 2014م لشركة عينة البحث وفقا لما جاء في المعيار الدولي (2410)، فضلاً عن التعليمات والقوانين والقواعد ذات الصلة، وبحدود المعلومات التي تم الحصول عليها من الشركة عينة البحث.

اولاً: التقرير المالي المرحلي للفصل الثالث لسنة 2015 لشركة انتاج الالبسة الجاهزة (مساهمة مختلطة).

أ- قائمة المركز المالي كما في 2015/9/30.

عند أعادة العملية الحسابية لقائمة المركز المالي يظهر رصيد مجموع مصادر التمويل بمبلغ (2716785232) دينار وهو غير مطابق لمجموع الموجودات التي ظهر بمبلغ (2845930134) دينار قائمة المركز المالي، أي بفرق مقداره (129144902) دينار، وهذا مخالف لنظام المحاسبي الموحد إذ ينبغي أن يتطابق الرصيد في الحسابان، وهذا يشير إلى وجود اخطاء ومبالغ غير صحيحة في أرصدة الحسابات الظاهرة في قائمة المركز المالي، وبعد مقارنة أرصدة الحسابات الظاهرة في قائمة المركز المالي مع أرصدة الحسابات الظاهرة في ميزان المراجعة تم التوصل إلى الفروقات الأتية:

1- ظهر رصيد الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية) في قائمة المركز المالي بمبلغ (53247751) دينار، وهو غير مطابق لرصيد الموجودات الثابتة (بالقيمة بالدفترية) في ميزان المراجعة حيث يظهر بمبلغ (41288306) دينار ،أي بفرق مقداره (11959445) دينار.
2- رصيد المدينون ظهر بمبلغ (965983903) دينار، وهو غير مطابق لرصيد المدينون في ميزان المراجعة حيث يظهر بمبلغ (854181158) دينار، أي بفرق مقداره (111802745).
3- ظهرت الاحتياطيات بمبلغ (283358689) دينار ، وهي غير مطابقة لرصيد الاحتياطيات وفقاً لميزان المراجعة والبالغة (293573402) دينار، أي بفرق مقداره (10214713) دينار.
4- ظهر رصيد العجز المتراكم بمبلغ (129144902) دينار وبانخفاض مقداره (9702847) دينار عن رصيد العجز المتراكم كما في 2014/12/31 والبالغ (138847749) دينار، دون إيضاح أسباب ذلك، علما أن نتيجة نشاط الوحدة خلال الفترة (من 2015/1/1 لغاية 2015/9/30)عجزاً بمقدار (64553027) دينا، وبعد الفحص تبين أنه تم إطفاء (50%) من العجز المتراكم للسنوات السابقة والبالغ (138847749) دينار استنادا إلى محضر اجتماع الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2015/8/4 لمناقشة الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 2014/12/31 ، وبلغ العجز المتراكم بعد الإطفاء (69423875) دينار .

وعند أضافة نتيجة النشاط للفترة (من 2015/1/1 لغاية 2015/9/30) إلى رصيد العجز المتراكم المتبقي بعد الإطفاء يظهر العجز المتراكم لغاية 2015/9/30 برصيد (133976902) دينار، أي بفارق مقداره (4842000) دينار عن الرصيد الظاهر في قائمة المركز المالي .

العجز المتراكم لسنوات السابقة بعد الإطفاء بنسبة (50%)	**(69423875)**
نتيجة نشاط الوحدة لغاية 2015/9/30	**(64553027)**
العجز المتراكم كما في 2015/9/30	**(133976902)**

5- عند تعديل قائمة المركز المالي وفقاً للفقرات أعلاه يتطابق رصيد الموجودات مع رصيد مصادر التمويل، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول (4):

الجدول (4)
قائمة المركز المالي كما في 2015/9/30

رقم الدليل	أسم الحساب	الظاهر في قائمة المركز المالي	بعد التعديل
	الموجودات		
	الموجودات الثابتة		
11	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	53247751	41288306
12	مشروعات تحت التنفيذ	8286000	8286000
151	استثمارات مالية طويلة الأجل	1485839533	1485839533
		1547373284	1535413839
	الموجودات المتداولة		
13	المخزون (بالكلفة)	225939458	225939458
16	المدينون	965983903	854181158
18	النقود	106633489	106633489
		1298556850	1186754105
	مجموع الموجودات	2845930134	2722167944
	مصادر التمويل		
	مصادر التمويل طويلة الأجل		
21	رأس المال الاسمي والمدفوع	1593300000	1593300000
22	الاحتياطيات	283358689	293573402
225	العجز المتراكم	129144902-	133976910-
	التخصيصات	62300675	62300675
		1809814462	1815197167
	مصادر التمويل قصيرة الأجل		
26	الدائنون	906970770	906970770
		906970770	906970770
	مجموع مصادر التمويل	2716785232	2722167937

ب- كشف حساب الإنتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع للفترة (من2015/7/1 لغاية 2015/9/30).

1- عند أعادة العملية الحسابية لكشف الإنتاج والمتاجرة تظهر نتيجة النشاط عجزاً بمبلغ (13358764) دينار، في حين كشف الإنتاج والمتاجرة يظهر نتيجة النشاط فائضاً بمبلغ (21398302)، مما يشير إلى اظهار نتيجة النشاط بصورة معاكسة لواقع الوحدة مما تعطي صورة غير حقيقية عن نتائج الوحدة الاقتصادية في هذا الفصل مما تؤثر على قرارات المستثمر.

2- عند مقارنة أرصدة الحسابات في كشف الإنتاج والمتاجرة مع أرصدة الحسابات في ميزان المراجعة ظهر رصيد ايرادات النشاط الجاري (من حـ/41- حـ/44) بمبلغ (134748640) دينار في كشف الإنتاج والمتاجرة ،وهو غير مطابق لرصيد أيراد النشاط الجاري في ميزان المراجعة حيث يظهر بمبلغ (139580640) دينار، أي بفرق مقداره (4832000) دينار.

3- عند أعاده العملية الحسابية لكشف الإنتاج والمتاجرة وتعديله وفقاً للفقرات أعلاه تظهر نتيجة النشاط عجزاً بمبلغ (8526764) دينار بعد إن ظهرت فائضاً بمبلغ (21398302).

ج- كشف العمليات الجارية.

أولاً- للفترة (من2015/7/1لغاية 2015/9/30).

ظهرت نتيجة النشاط وفقاً لكشف العمليات الجارية عجزاً بمبلغ (11358763) دينار، وهي غير مطابقة لنتيجة نشاط الوحدة عن الفترة نفسها الظاهرة في كشف الإنتاج والمتاجرة والتي ظهرت فائضاً بمبلغ (21398302) دينار، وهذا مخالف لنظام المحاسبي الموحد أذ يجب أن تتطابق نتيجة النشاط في كشفي العمليات الجارية والإنتاج والمتاجرة .

وعند فحص أرصدة حسابات كشف العمليات الجارية ومقارنته مع ارصدة الحسابات الظاهرة في ميزان المراجعة تم التوصل إلى الفروقات الأتية:

1- ظهر رصيد إيراد النشاط الجاري بمبلغ{(13917360) } دينار وهو غير مطابق لرصيد إيراد النشاط الجاري الظاهر في ميزان المراجعة والبالغ (139580640)، أي بفرق مقداره (153498000) دينار.

2- رصيد مشتريات بضائع بغرض البيع ظَهَرَ بمبلغ {(160144310) } دينار وهو غير مطابق لرصيد الظاهر في ميزان المراجعة بمبلغ (96023690) دينار والظاهر أيضا بمبلغ (96023690) في كشف حساب الإنتاج والمتاجرة عن الفترة نفسها، أي بفرق مقداره (256168000) دينار .

3- ظهر رصيد حساب ايرادات الاستثمارات المالية بمبلغ صفر في كشف العمليات الجارية، في حين ظهر بمبلغ (105502000) دينار في ميزان المراجعة، وظهر أيضاً بمبلغ (105502000) في كشف الإنتاج والمتاجرة لنفس الفترة .

4- عند أجراء التعديلات وفقاً للفقرات السابقة أعلاه تظهر نتيجة النشاط للفترة من (2015/7/1 لغاية 2015/9/30) عجزاً بمبلغ (8526763) دينار.

ثانياً- للفترة (من 2015/1/1لغاية 2015/9/30).

ظَهَرَ رصيد أيراد النشاط الجاري بمبلغ (748751225) وهو غير مطابق لرصيد ايرادات النشاط الجاري الظاهر في كشف الإنتاج والمتاجرة لنفس الفترة والبالغ (643249225) دينار أي بفارق (105502000) دينار، وهذا الفرق يمثل رصيد حساب ايرادات استثمارات مالية،مما يتبين أنه تم أضافة رصيد ايرادات الاستثمارات المالية إلى حساب أيراد النشاط الجاري، مما أدى ذلك إلى اظهار الحساب في غير حقيقته وهذا مخالف لعملية عرض الحسابات في الكشوفات وفقاً لنظام المحاسبي الموحد، فضلاً عن عدم الالتزام بالإطار المعتمد في عرض القوائم المالية السنوية عند عرض التقارير المالية المرحلية.

د- كشف التدفق النقدي كما في 2015/9/30.

عند إعادة العملية الحسابية لكشف التدفق النقدي واضافة صافي التدفق النقدي عن الأنشطة الثلاثة إلى رصيد النقد أول المدة في 2015/1/1يظهر رصيد النقد أخر المدة بمبلغ سالب (32775806) دينار، وهو غير مطابق لرصيد النقود الظاهر في قائمة المركز المالي والبالغ (106633489) دينار. علما أن رصيد النقد أول المدة الظاهر في كشف التدفق النقدي هو رصيد النقد في 2015/7/1 وهذا غير صحيح لأن حركة النقد الظاهرة في كشف التدفق النقدي هي عن تسعة شهور لذا يجب اظهار رصيد النقد أول المدة في 2015/1/1)

صافي التدفق النقدي عن الأنشطة الثلاثة	(65204027)
رصيد النقد في 2015/1/1	32428221
رصيد النقد في 2015/9/30	(32775806)

ومن خلال ذلك، يمكن التوصل إلى إن كشف التدفق النقدي لم يتم إعداده وفقاً للقاعدة المحاسبي رقم (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق وللنظام المحاسبي الموحد وأنه تم مطابقة رصيد النقد اخر المدة في كشف التدفق النقدي مع رصيد النقود الظاهر في قائمة المركز المالي عن الفترة نفسها بصورة شكلية فقط.

ثانياً- التقرير المالي المرحلي للفصل الثالث لعام 2014

أ- قائمة المركز المالي كما في 2014/9/30 .

1- ظهر رصيد الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية) في قائمة المركز المالي بمبلغ (53247751) دينار، وهو غير مطابق لرصيد الموجودات الثابتة (بالقيمة بالدفترية) في ميزان المراجعة حيث يظهر بمبلغ (53642434) دينار ،أي بفرق مقداره (394683) دينار.

2- رصيد المدينون ظهر بمبلغ (957247490) دينار، وهو غير مطابق لرصيد المدينون في ميزان المراجعة حيث يظهر بمبلغ (943921764) دينار، أي بفرق مقداره (13325762).

3- ظهر رصيد النقود بمبلغ (22778923) دينار، وهو غير مطابق لرصيد النقود في ميزان المراجعة حيث يظهر بمبلغ (20778923) دينار، أي بفرق مقداره (2000000) دينار.

4-انخفض رصيد الاحتياطيات في قائمة المركز المالي كما في 2014/9/30إلى (14565213) دينار ، بعد أن ظهر بمبلغ (241053809) دينار في قائمة المركز المالي للفصل الثاني كما في 2015/6/30 ، دون تقديم أي إيضاح عن أسباب هذا الانخفاض.

ووفقاً لميزان المراجعة يظهر رصيد الاحتياطيات بمبلغ (8169074) دينار، ونتيجة نشاط الوحدة للفترة من (2014/1/1 لغاية 2014/9/30) هي فائض بمقدار (47819425) دينار (التي ظهرت بعد أجراء التعديلات على كشف العمليات الجارية على أساس ميزان المراجعة) وبذلك ينبغي أن يظهر رصيد الاحتياطيات كما في 2014/9/30 بمبلغ (5598499) دينار.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

رصيد الاحتياطيات في ميزان المراجعة نتيجة نشاط الوحدة لغاية 2014/9/30	8169074 47819425
الاحتياطيات كما في 2014/9/30	55988499

5- أنخفض رصيد العجز المتراكم في قائمة المركز المالي كما في 2014/9/30 إلى (41459080) دينار ،بعد أن ظهر في قائمة المركز المالي للفصل الثاني كما في 2014/6/30 بمبلغ (82918160) دينار ،أي هناك انخفاض بنسبة (50%) دون ايضاح أسباب ذلك.

وبعد الاطلاع على تقرير ديوان الرقابة المالية الخاص بتدقيق الحسابات الختامية لسنة 2014،تبين أن الوحدة الاقتصادية قامت بإطفاء (50%) من العجز المتراكم للسنوات السابقة والبالغ (82918160) دينار من حساب الاحتياطيات الرأسمالية استناداً إلى قرار مجلس الإدارة رقم (4) في الجلسة السادسة بتاريخ 2014/6/24.

6- عند تعديل قائمة المركز المالي وفقاً للفقرات أعلاه بالاعتماد على ميزان المراجعة تظهر قائمة المركز المالي كما في 2014/9/30 وفقاً للجدول (5)

الجدول (5)
قائمة المركز المالي كما في 2014/9/30

رقم الدليل	أسم الحساب	الظاهر في قائمة المركز المالي	بعد التعديل
	الموجودات		
	الموجودات الثابتة		
11	الموجودات الثابتة (بالقيمة الدفترية)	53247751	53642434
12	مشروعات تحت التنفيذ	5886000	5886000
151	استثمارات مالية طويلة الأجل	1336491691	1336491691
		1395625442	1396020125
	الموجودات المتداولة		
13	المخزون (بالكلفة)	231098574	231098574
152	استثمارات مالية قصيرة الأجل	17570467	17570467
16	المدينون	957247490	943921763
18	النقود	22778923	20778923
		1228695454	1213369727
	مجموع الموجودات	2624320896	2609389852
	مصادر التمويل		
	مصادر التمويل طويلة الأجل		
21	رأس المال الاسمي والمدفوع	1593300000	1593300000
22	الاحتياطيات	14565213	55988498
225	العجز المتراكم	-41459080	-41459080
	التخصيصات	63511639	63511639
		1629917772	1671341057
	مصادر التمويل قصيرة الأجل		
26	الدائنون	994403125	938048795
		994403125	938048795
	مجموع مصادر التمويل	2624320897	2609389852

ب- كشف العمليات الجارية للفترة (من 2014/1/1لغاية 2014/9/30).

1- ظهر رصيد ايراد النشاط الجاري(من حـ/41- حـ/44) في كشف العمليات الجارية بمبلغ (525171941) دينار ، وهو غير مطابق لرصيد أيراد النشاط الجاري في ميزان المراجعة حيث ظهر بمبلغ (542727749) دينار ،أي بفرق مقداره (17555808) دينار.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

2- لم يتم اظهار رصيد حساب فوائد وإيجارات أراضي دائنة (حـ/461- حـ/462) في كشف العمليات الجارية ،في حين ظهر بمبلغ (5564192) دينار في ميزان المراجعة ،وكذلك ظهر بنفس المبلغ في كشف الإنتاج والمتاجرة عن الفترة نفسها.

2- عند إعداد كشف العمليات الجارية وفقاً لميزان المراجعة تظهر نتيجة النشاط فائضاً بمبلغ (47819425) دينار.

ج- كشف التدفق النقدي كما في 2014/9/30.

عند أعادة العملية الحسابية لكشف التدفق النقدي واضافة صافي التدفق النقدي عن الأنشطة الثلاثة إلى رصيد النقد أول المدة يظهر رصيد النقد أخر المدة بمبلغ {(111912790)} دينار، وهو غير مطابق لرصيد النقود الظاهر في ميزان المراجعة كما في 2014/9/30والبالغ (20778923) دينار، وكذلك غير مطابق لرصيد النقود الظاهر في قائمة المركز المالي بمبلغ (22778923) دينار.

صافي التدفق النقدي عن الأنشطة الثلاثة رصيد النقد في 2014/1/1	(142987308) 31074518
رصيد النقد في 2014/9/30	(111912790)

ومن خلال ذلك، يمكن التوصل إلى إن كشف التدفق النقدي لم يتم إعداده وفقاً للقاعدة المحاسبي رقم (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق وللنظام المحاسبي الموحد وأنه تم مطابقة رصيد النقد اخر المدة في كشف التدفق النقدي مع رصيد النقود الظاهر في قائمة المركز المالي عن الفترة نفسها بصورة شكلية فقط.

ومن خلال ما تم التوصل اليه عند تطبيق إجراءات الفحص على التقارير المالية المرحلية (لشركة عينة البحث) يمكن اثبات فرضية البحث رقم (1) التي مفادها أن فحص التقارير المالية المرحلية من قبل مراقب حسابات مستقل وفقاً للمعيار الدولي 2410 يعزز من موثوقية تلك التقارير.

4-4:أنموذج المقترح ل(MD&A) وإجراءات فحصهِ المقترحة والجانب العملي لعملية فحصهِ

تتضمن هذه الفقرة قسمين، الأول: أنموذج المقترح ل(MD&A) وإجراءات فحصهِ المقترحة والقسم الثاني: الجانب العملي لفحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المقترح وفقاً للإجراءات الفحص المقترحة.

4-4-1: أنموذج المقترح لمناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي وإجراءات فحصهِ المقترحة.

ستقوم الباحثتان في هذه الفقرة باقتراح أنموذج لإعداد (MD&A) المرحلي وإجراءات فحص مقترحة في ضوء متطلبات إعداد التقارير المالية المرحلية في البيئة العراقية وبالاستفادة من بعض تجارب الدول العالمية والعربية فيما يتعلق بمتطلبات الإفصاح عن (MD&A) المرحلي وإجراءات فحصهِ، ومن ثم إعداد (MD&A) المرحلي وفقاً لأنموذج المقترح للشركة عينة البحث .

4-4-1-1: أنموذج المقترح لمناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي.

أ- قائمة المركز المالي.

1- التغيرات الرئيسة في قائمة المركز المالي:

أسم الحساب	كما في 9/30/ من السنة الحالية	كما في 9/30/ من السنة السابقة	نسبة التغيّر على أساس سنوي%	كما في 6/30/ من السنة الحالية	نسبة التغيّر على أساس ربع سنوي%
القروض					
الاستثمارات المالية					
المدينون					
مجموع الموجودات					
رأس المال					
الاحتياطيات					
حقوق المساهمين					
الدائنون					
التخصيصات					

2- مناقشة التغيّرات الجوهرية في مفردات قائمة المركز المالي وتحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه التغيّرات الجوهرية.

ب- كشف العمليات الجارية.

1- التغيرات الجوهرية في كشف العمليات الجارية:

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

أسم الحساب	الفصل الثالث من السنة الحالية	الفصل الثاني من السنة الحالية	التغير على أساس ربع سنوي%	الفصل الثالث من السنة السابقة	التغير على أساس ربع سنوي%	من 1/1 لغاية 9/30/ من السنة الحالية	من 1/1 لغاية 9/30/ من السنة السابقة	التغير على أساس سنوي%
الإيرادات الجارية								
المصروفات الجارية								
الإيرادات التحويلية والأخرى								
المصروفات التحويلية والأخرى								
صافي الربح (العجز)								

2- مناقشة التغيّرات الجوهرية في مفردات كشف العمليات الجارية وتحليل الأسباب التي أدت إلى حدوث هذه التغيّرات الجوهرية.

ج- كشف التدفق النقدي.

التغيرات الجوهرية في كشف التدفق النقدي:

أسم الحساب	كما في 9/30 من السنة الحالية	كما في 9/30 من السنة السابقة	التغيّر على أساس سنوي%	كما في 6/30/ من السنة الحالية	التغيّر على أساس ربع سنوي %
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية					
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية					
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية					

د- مقاييس الأداء والمؤشرات الرئيسة التي تستخدمها الإدارة لتقييم التقدم مقارنة مع أهدافها المعلنة. ويجب على الإدارة تفسير أسباب التغيرات في نتائج مقاييس الأداء خلال المدّة أو كيف تغيرت المؤشرات لمساعدة المستخدمين على تقييم مدى تحقق الأهداف والغايات . ومن هذه المقاييس والمؤشرات:

1- نسبة كفاية رأس المال.
2- نسبة السيولة.
3- نسبة القروض إلى الودائع.
4- نسبة صافي الربح إلى الإيرادات.
5- نسبة العائد إلى متوسط أجمالي الموجودات.
6- نسبة العائد إلى متوسط حقوق المساهمين.

هـ - الإفصاح عن أبرز الإنجازات والتطورات التي حققتها الشركة خلال المدّة.

و- الإفصاح عن المعلومات التي تشير إلى تدهور الشركة أو تفاقم الأوضاع مستقبلا، أو غير ذلك من المشاكل التي لا تسبب عيوب في الوقت الحاضر ولكن من المتوقع أن تؤدي إلى ذلك مستقبلاً.

4-4-1-2: إجراءات فحص (MD&A) المقترحة.

الهدف من إجراءات الفحص هو جمع الادلة الكافية لتوافر لمراقب الحسابات الاساس الذي يعتمد عليه في كتابة تقريره، وتقتصر إجراءات الفحص لمناقشة وتحليل تقرير الإدارة عموماً على الاستفسارات والإجراءات التحليلية، ومن الإجراءات التي يقوم بها مراقب الحسابات عند فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي الآتي:

1- على مراقب الحسابات القيام بفحص التقارير المالية المرحلية ذات العلاقة بمناقشة وتحليل تقرير الإدارة وفقاً للمعيار الدولي للتدقيق2410"فحص التقارير المالية المرحلية من قبل مراقب حسابات مستقل للوحدة".

2- القيام بقراءة (MD&A) المرحلي وإعادة احتساب الزيادة والنقصان والنسب المئوية الظاهرة فيه ومقارنتها مع التقارير المالية المرحلية التي تم فحصها لتوصل إلى مدى الاتساق بينهما.

3- قراءة البيانات الوصفية ومقارنتها مع التقارير المالية المرحلية التي تم فحصها.

4- قراءة (MD&A) المرحلي ومقارنة التفسيرات الواردة فيه مع المعلومات التي تم التوصل اليها خلال فحص التقارير المالية المرحلية، والحصول على معلومات إضافية من خلال الاستفسار من الموظفين المسؤولين عن الامور المالية.

5- قراءة المعلومات المستقبلية في (MD&A) ومقارنتها مع المعلومات المستقبلية التي يتم الحصول عليها من الموازنات، المبيعات المتوقعة، توقعات اجور العمال،التنبؤات، التوقعات المالية.... الخ.

6- القيام بالاستفسار من الموظفين في المجالات التشغيلية (كالمبيعات، التسويق والأنتاج) والمسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية عن خططهم وتوقعاتهم المستقبلية والتي قد تؤثر على السيولة والموارد الرأسمالية للوحدة.

7- مقارنة المعلومات الواردة في (MD&A) مع أنموذج المقترح لإعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة والأخذ بنظر الاعتبار فيما إذا كانت المعلومات تتضمن كافة العناصر المطلوبة.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

8- قراءة محاضر اجتماعات الهيئة العامة، مجلس الإدارة، واللجان الاخرى حتى تاريخ إعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي والنظر فيما إذا كانت تمت معالجة هذه الامور بشكل مناسب.

وبما أن التقارير المالية المرحلية (للشركات عينة البحث) لا تتضمن (MD&A) المرحلي، وحتى تتمكن الباحثتان من أثبات فرضية البحث الثانية ستقومان بإعداد (MD&A) المرحلي للشركة عينة البحث وفقاً لأنموذج مقترح وبالاعتماد على المعلومات الواردة في التقارير المالية المرحلية لشركة عينة البحث (وبحدود المعلومات التي توافرت للباحثتان)

وعند إعداد (MD&A) المرحلي لشركة عينة البحث وفقاً لأنموذج المقترح تظهر كالآتي:

1- التغيرات الرئيسة في قائمة المركز المالي.

أسم الحساب	كما في 2015 /9/30	كما في 2014/9/30	التغيّر على أساس سنوي%	كما في 2015 /6/30	التغيّر على أساس ربع سنوي%
المخزون	225939458	231098574	%2.2-	226745227	%0.4-
المدينون	965983903	957247490	%0.9	1039786879	%7.1-
النقود	106633489	22778923	%368.1	139407722	%23.5-
مجموع الموجودات	2845930134	2624320896	%8.4	2932618975	%3.0-
الأحتياطيات	283358689	14565213	%1845.4	283358689	%0.0
حقوق المساهمين	1876658689	1566406133	%19.8	1807234814	%3.8
الدائنون	906970770	994403125	%8.8-	1061872522	%14.6-
التخصيصات	62300675	63511639	%1.9-	63511639	%1.9-

- يرة التغيّرات الرئيسة في كشف الدخل المرحلي.

أسم الحساب	الفصل الثالث من عام 2015	الفصل الثاني من عام 2015	التغيّر على أساس ربع سنوي %	الفصل الثالث من عام 2014	التغيّر على أساس سنوي%	من 1/1 لغاية 2015/9/30	من 1/1 لغاية 2014/9/30	التغير على أساس سنوي%
الإيرادات الجارية	13917360-	458447537	%103.0-	363684135	%103.8-	748751225	525171941	%42.6
المصروفات الجارية	2823947-	457610218	%100.6-	362554288	%100.8-	809966802	664487499	%21.9
الإيرادات التحويلية والأخرى	0	0	%0.0	1175250	%100.0-	0	169688983	%100.0-
المصروفات التحويلية والأخرى	265350	1951850	%86.4-	1427500	%81.4-	3337450	5674000	%41.2-
صافي الربح (العجز)	11358763-	1114531-	%919.2	877597	%1394.3-	64553027-	24699425	%361.4-

3- التغيّرات الرئيسة في كشف التدفق النقدي.

أسم الحساب	كما في 2015/9/30	كما في 2015/6/30	التغير على أساس ربع سنوي %	كما في 2014/9/30	التغيّر على أساس سنوي %
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	64553027-	53194264-	%21.4	150553750-	%57.1-
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	651000-	651000-	%0.0	7566242	%108.6-
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية	0	0	%0.0	0	%0.0

2-4-4: فحص (MD&A) المرحلي للفصل الثالث للشركة عينة البحث.

ستقوم الباحثتان في هذه الفقرة بفحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (للشركة عينة البحث) والذي تم إعداده وفقاً لأنموذج مقترح، وبالاعتماد في عملية الفحص على الإجراءات المقترحة لفحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة.

1- التغيّرات الرئيسة في المركز المالي .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

أسم الحساب	وفقاً (MD&A)	عند فحص (MD&A) وفقاً للإجراءات المقترحة
المدينون	بلغ رصيد المدينون في 2015/9/30 (965983903) دينار وبنسبة ارتفاع (0,9%) مقارنة مع رصيد المدينون عن المدّة نفسها من سنة 2014 والبالغ (957247490) دينار.	ظهَرَ رصيد المدينون في 2015/9/30 (845181158) دينار وبنسبة انخفاض (9,5%) مقارنة مع رصيد المدينون عن المدّة نفسها من سنة 2014 والذي ظهر بمبلغ (943921764) دينار.
النقود	بلغ رصيد النقود في 2015/9/30 (106633489) دينار وبنسبة ارتفاع (368%) مقارنة مع رصيد النقود في المدّة نفسها من سنة 2014 والبالغ (22778923) دينار.	ظهر رصيد النقود في 2015/9/30 (106633489) دينار وبنسبة ارتفاع (413%) عند مقارنة مع رصيد النقود عن المدّة نفسها من سنة 2014 والذي ظهر بمبلغ (20778923) دينار.
مجموع الموجودات	بلغ مجموع الموجودات في 2015/9/30 (2845930134) دينار وبنسبة ارتفاع (8,4%) مقارنة مع مجموع الموجودات عن المدّة نفسها من سنة 2014 والبالغ (2624320896) دينار.	ظَهرَ مجموع الموجودات في 2015/9/30 بمبلغ (2722167944) دينار وبنسبة ارتفاع (4,3%) عند مقارنة مع مجموع الموجودات عن المدّة نفسها من سنة 2014 والذي ظهر بمبلغ (2609389852) دينار.)
الاحتياطيات	أرتفع رصيد الاحتياطيات في 2015/9/30 والبالغ (283358689) دينار بنسبة (1845%) مقارنة مع رصيد الاحتياطيات في 2014/9/30 والبالغ (14565213) دينار.	ظهر رصيد الاحتياطيات في 2015/9/30 بمبلغ (293573402) دينار وبنسبة ارتفاع (424,3%) عند مقارنته مع رصيد الاحتياطيات في 2014/9/30 والذي ظهر بمبلغ (55988498) دينار.
حقوق المساهمين	ارتفعت حقوق المساهمين في 2015/9/30 إلى (1876658689) دينار وبنسبة (19,8%) مقارنة مع حقوق المساهمين في 2014/9/30 والبالغة (1566406133) دينار.	ظهرت حقوق المساهمين في 2015/9/30 بمبلغ (1752896492) دينار وبنسبة ارتفاع (9%) عند مقارنته مع حقوق المساهمين في 2014/9/30 والذي ظهر بمبلغ (1607829418) دينار.
الدائنون	بلغ رصيد الدائنون في 2015/9/30 (906970770) دينار وبنسبة انخفاض (8,8%) مقارنة مع رصيد الدائنون 2014/9/30 والبالغ (994403125) دينار.	ظهر رصيد الدائنون في 2015/9/30 بمبلغ (906970770) دينار وبنسبة انخفاض (3,3%) عند مقارنته مع رصيد الدائنون 2014/9/30 والذي ظهر بمبلغ (938048795) دينار.

2- التغيّرات الرئيسة في كشف العمليات الجارية.

أسم الحساب	وفقاً (MD&A)	عند فحص (MD&A) وفقاً للإجراءات المقترحة
الإيرادات الجارية	حققت الشركة خسائر في الفصل الثالث لسنة 2015 بمقدار (13917360) دينار وبنسبة انخفاض (103,8%) مقارنة مع الإيرادات الجارية المتحققة في الفصل الثالث من سنة 2014 والبالغة (363684135) دينار بنسبة انخفاض (103,8%) مقارنة مع الإيرادات الجارية للفصل الثاني لسنة 2015 والبالغة (458447537) دينار. وحققت الشركة على مدى تسعة أشهر إيرادات جارية بمقدار (748751225) دينار وبنسبة ارتفاع (42,6%) مقارنة مع المدّة نفسها من سنة 2014 والتي بلغت (525171941) دينار.	بلغت الإيرادات الجارية للوحدة خلال الفصل الثالث لسنة 2015 بمقدار (139580640) دينار وبنسبة انخفاض (61,6%) عند مقارنتها مع الإيرادات الجارية المتحققة في الفصل الثالث من سنة 2014 والتي بلغت (363684135) دينار،و بنسبة انخفاض (69,2%) عند مقارنتها مع الإيرادات الجارية للفصل الثاني من سنة 2015 والتي ظهرت بمبلغ (453627537) دينار. حققت الشركة على مدى تسعة أشهر إيرادات جارية بمقدار (643249225) دينار وبنسبة ارتفاع (17,3%) عند مقارنتها مع المدّة نفسها من سنة 2014 والتي ظهرت بمبلغ (548291941) دينار.
المصروفات الجارية	بلغت المصروفات الجارية خلال الفصل الثالث من سنة 2015 {(2823947)} دينار وبنسبة انخفاض (100,8%) مقارنة مع المصروفات الجارية المتحققة في الفصل الثالث من سنة 2014 والتي بلغت (362554288) دينار.	ظهرت المصروفات الجارية خلال الفصل الثالث من سنة 2015 بمبلغ (253344053) دينار وبنسبة انخفاض (30%) عند مقارنتها مع المصروفات الجارية المتحققة في الفصل الثالث من سنة 2014 والتي ظهرت بمبلغ (362554288) دينار.
الإيرادات التحويلية	لم تحقق الشركة أي إيرادات خلال الفصل الثالث من سنة 2015 وبنسبة انخفاض (100%) مقارنة مع الإيرادات التحويلية المتحققة في الفصل الثالث من سنة 2014 والبالغة (1175250) دينار. وبلغت الإيرادات التحويلية على مدى تسعة أشهر صفر وبنسبة انخفاض (100%) مقارنة مع الإيرادات التحويلية المتحققة عن المدّة نفسها من سنة 2014 والبالغة (169688983) دينار.	بلغت الإيرادات التحويلية خلال الفصل الثالث من سنة 2015 (105502000) دينار وبنسبة ارتفاع (8877%) مقارنة مع الإيرادات التحويلية المتحققة في الفصل الثالث من سنة 2014 والبالغة (1175250). وبلغت الإيرادات التحويلية على مدى تسعة أشهر (105502000) وبنسبة انخفاض (37,8%) عند مقارنة مع الإيرادات التحويلية المتحققة عن المدّة نفسها من سنة 2014 والبالغة (169688983) دينار.
صافي الربح (العجز)	بلغت نتيجة نشاط الشركة خلال الفصل الثالث من سنة 2015 عجزاً بمبلغ (11358763) دينار وبنسبة انخفاض (1394%) مقارنة مع العجز المتحقق في الفصل الثالث من سنة 2014 والبالغ فائضاً بمبلغ (877597) دينار، وبنسبة ارتفاع (919%) مقارنة مع العجز المتحقق في الفصل الثاني من سنة 2015 والذي بلغ (1114531) دينار. وبلغت نتيجة نشاط على مدى تسعة أشهر من سنة 2015عجزاً (64553027) دينار وبنسبة انخفاض (361%) مقارنة مع نتيجة النشاط المتحققة في المدّة نفسها من سنة 2014 والي بلغت فائضاً (24699425) دينار.	ظهرت نتيجة نشاط الشركة خلال الفصل الثالث من سنة 2015 عجزاً بمبلغ (8526763) دينار وبنسبة انخفاض (1071,6%) عند مقارنتها مع الفائض المتحقق في الفصل الثالث من سنة 2014 والذي بلغ (877597) دينار، وبنسبة ارتفاع (44%) عند مقارنتها مع العجز المتحقق في الفصل الثاني من سنة 2015 والذي ظهراً بمبلغ (5925531) دينار. وحققت الشركة على مدى تسعة أشهر من سنة 2015عجزاً (64553027) دينار وبنسبة انخفاض (235%) عند مقارنته مع نتيجة النشاط المتحققة في المدّة نفسها من سنة 2014 والتي ظهرت فائضاً بمبلغ (47819425) دينار.

3- التغيرات في كشف التدفق النقدي.

عند مقارنة البيانات المتعلقة بالتدفق النقدي الظاهرة في (MD&A) مع بيانات كشف التدفق النقدي الظاهرة في التقاريرالمرحلية بعد عملية فحصها، يتم التوصل إلى أن جميع القيم المالية ونسب التغيّر الظاهرة في (MD&A) فيما يتعلق بالتدفقات النقدية غير صحيحة ولاتعكس حقيقة التغيّرات في حركة النقد من وإلى الشركة خلال الفترات المقارنة، لأنه تم التوصل عن فحص التقارير المالية المرحلية أن كشف التدفق النقدي لم يتم إعداده بصورة صحيحة ولا يتطابق رصيد النقد أخر المدة الظاهر في الكشف مع رصيد النقود الظاهر في قائمة المركز المالي عن الفترة نفسها.

ومن خلال ما تم التوصل اليها عند اعتماد إجراءات فحص مقترحة ل(MD&A)المقترح (وبناءً على مامتاح من معلومات تخص الشركة عينة البحث) وبالاعتماد على التقارير المالية المرحلية التي تم فحصها، يمكن اثبات فرضية البحث الثانية التي مفادها أن اعتماد إجراءات فحص مقترحة لمناقشة وتحليل تقرير الإدارة يضفي نوع من الموثوقية على مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي.

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

المحور الخامس
الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

أهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها:

1- لا يتوافر نص قانوني يلزم الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بفحص التقارير المالية المرحلية من قبل مراقب حسابات مستقل للشركة قبل تقديمها إلى هيئة الاوراق المالية وسوق العراق للأوراق المالية، على خلاف تعليمات الإفصاح الصادرة لأغلبية الدول العربية (المذكورة في البحث) حيث تتضمن القوانين والتعليمات الصادرة عنها نص قانوني يلزم الشركات المساهمة المدرجة في اسواقها المالية بفحص تقاريرها المالية المرحلية قبل تقديمها.

2- لا يوجد دليل تدقيق محلي صادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق يسترشد به مراقب الحسابات عند تكليفهم بمهام فحص التقارير المالية المرحلية.

3- على الرغم من وجود قوانين تلزم الشركات المساهمة المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بإعداد التقارير المالية المرحلية، إلا أنه لم يكن هناك أي توجيه بإعداد مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي ضمن متطلبات الإفصاح عن التقارير المالية المرحلية أسوةً ببعض الدول العالمية والعربية المذكورة سابقاً في البحث .

4- لا يوجد دليل تدقيق محلي صادر عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق يسترشد به مراقب الحسابات عند القيام بتقديم خدمات فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي.

5- أن عملية فحص التقارير المالية المرحلية أحد الوسائل التي تعزز من عمل مراقبي الحسابات المكلفين بخدمات فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة (MD&A) ،من خلال تمكين مراقب الحسابات من الوصول إلى تأكيد متوسط بأن التقارير المالية المرحلية التي يتم الاعتماد عليها عند القيام بمهام فحص (MD&A) خالية من الأخطاء الجوهرية.

6- لا تتضمن التقارير المالية المرحلية للشركة عينة البحث الإيضاحات التفسيرية وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) و لتعليمات الإفصاح رقم (8) لسنة 2015 الصادرة عن هيئة الأوراق المالية العراقية.

7- تشير الاخطاء والمخالفات التي تم التوصل اليها في الجانب العملي إلى قلة الخبرة والمعرفة المحاسبية لدى الكادر المحاسبي للشركة عينة البحث .

8- كشف التدفق النقدي للشركة عينة البحث لم يتم إعداده وفقاً للقاعدة المحاسبية رقم (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق والنظام المحاسبي الموحد, وتم مطابقة رصيد النقد أخر المدة فيه مع رصيد النقد الظاهر في قائمة المركز المالي بصورة شكلية فقط.

التوصيات:

1- من الجيد لهيئة الاوراق المالية العراقية تعديل تعليمات الإفصاح الصادرة عنها وإضافة اليها نص يلزم الشركات المساهمة المدرجة اسهمها في سوق العراق للأوراق المالية بفحص تقاريرها المالية المرحلية قبل تقديمها إلى الهيئة والسوق.

2- توجيه الجهات المسؤولة مراقبي الحسابات بتبني المعايير الدولية للتدقيق (المعيار الدولي 2410) عند تكليفهم بمهام فحص التقارير المالية المرحلية.

3- من المفيد لهيئة الاوراق المالية العراقية الاطلاع على القوانين والتعليمات الصادرة عن الهيئات المشرفة على الاسواق المالية لبعض الدول العالمية والعربية، والتَعَرف على متطلبات إفصاحها في ما يتعلق بمناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي، وإجراء التعديلات اللازمة على تعليمات الإفصاح الصادرة عنها.

4- تبني إجراءات الفحص المقترحة من قبل مراقبي الحسابات عند فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي ، كونه يتضمن الإجراءات الاساسية التي ينبغي اعتمادها عند فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي.

5- على مراقبي الحسابات المكلفين بمهام فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي الاطلاع على تقرير مراقب الحسابات المكلف بفحص التقارير المالية المرحلية، لتوصل إلى مدى موثوقية التقارير المالية المرحلية التي يتم الاعتماد عليها عند فحص مناقشة وتحليل تقرير الإدارة المرحلي.

6- على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية الالتزام بإدراج الكشوفات وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (34) وتعليمات الإفصاح رقم (8) لسنة 2015 الصادرة من هيئة الأوراق المالية العراقية والتي تتضمن : قائمة المركز المالي، كشف الدخل (كشف الانتاج والمتاجرة والأرباح والخسائر والتوزيع)، كشف التدفق النقدي، والإيضاحات التفسيرية.

7- تطوير الكوادر المحاسبية للشركات من خلال الدورات التعليمية ، والاطلاع على المعايير والقوانين والأنظمة والالتزام بها .

8- ضرورة زج محاسبي الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بدورات تطويرية وتأهيلية يجريها ديوان الرقابة المالية توضح كيفية أعداد كشف التدفق النقدي وفقً للقاعدة المحاسبية رقم (7) الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق.

قائمة المصادر

اولاً: القوانين والتعليمات.

1- تعليمات تداول الأوراق المالية، العراق،2015.
2- تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، الاردن،2004.
3- قواعد قيد وشطب الأوراق المالية في البورصة المصرية، مصر، 2018.
4- قرارمجلس إدارة الهيئة (3) في شأن النظام الخاص بالإفصاح والشفافية، الأمارات العربية المتحدة ،2000.
5- مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية ، اصـــدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الاخرى والخدمات ذات العلاقة ، ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين " الاردن " ، طبعة 2014
6- نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية، سوريا، 2006

ثانياً: العربية.

1- حماد،طارق عبد العال "معايير التقارير الدولية" دليل التطبيق ،دار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006.
2- سلوم،حسن وعبد الرضا،ثامر كاظم"دور مراقب الحسابات في إكتشاف مؤشرات الاحتيال من خلال مناقشة وتحليل تقرير الإدارة" مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة 39، العدد 107، 2016.
3- سيدي ، عمر ومروه ، ربيع "أثر فحص القوائم المالية المرحلية على سوق الأوراق المالية " من وجهة نظر المجتمع السوري ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 33 ، العدد 2 ، سوريا ، 2011.
4- شحاتة، شحاتة السيد" دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات" دار التعليم الجامعى، الأسكندرية، 2014.
5- العابدي،ثامر كاظم عبد الرضا "خدمات التصديق ودور مراقب الحسابات في كشف الاحتيال من خلال مناقشة وتحليل تقرير الإدارة" رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية العراق 2015.
6- العبيدي،جوان جاسم خضير"أطار مقترح لإعداد التقاريرالمالية المرحلية ومراجعتها"دراسة تحليلية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،رسالة ماجستير غير منشور، مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009.
7- علي، عبد الوهاب نصر وشحاته، شحاته السيد "مراجعة حسابات البنوك التجارية والشركات العاملة في مجال الأوراق المالية / وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة والتأكيد المهني " الأسكندرية.
8- علي، عبد الوهاب نصر " موسوعة المراجعة الخارجية الحديثة" الجزء الثاني ، الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2009".
9- محمد، محمد الفيومي والدميري ، علاء الدين محمد وشتيوي ، أيمن أحمد "دراسات متقدمة في المراجعة" المكتب الجامعي الحديث ،الأسكندرية ، 2006.
10- المشهداني ، بشرى نجم عبدالله والعبيدي ، جوان جاسم خضير " دور التقارير المالية المرحلية في تعزيز كفاءة السوق المالية " دراسة ميدانية ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 26، العراق ، 2011.
11- نور، أحمد محمد وعبيد ، حسين أحمد وشحاته ، شحاته السيد " دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات " الدار الجامعية ، الأسكندرية ، 2007.

ثالثاً:الأجنبية

1- Bhadra , Manabendra Sekhar " Interim Financial Reporting " Asurvey of Indian Practice " The Chartered Accountant ، October 2004.
2- Callahan,Carolyn M &Smith , Rodney E"Firm Performance And Management's Discussion And Analysis Disclosures" 2004.
3- Carmichael, D. R & Whittington, O. RAY & Graham, Lynford , Financial Accounting and General Topics,11th Edition , John Wiley & Sons, Inc,2007
4- Christensen,Theodore E. & Cottrell,David M. & Baker, Richard E. "Advanced Financial Accounting" 11 th.ed , The McGraw-Hill Companies, Inc, USA,2014 .

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37

5- *Clarkson,Peter M& Kao,Jennifer L& Richardson, Gordon D"Evidence That Management Discussion and Analysis (MD&A) is a Part of a Firm's Overall Disclosure Package"ContemporaryAccountingResearch,vol.16,No.1,1999.*
6- *Dauber, Nick A.& Levin , Marc H. & Qureshi, Ahmed Anique & Siegel ,Joel G. "The Complete Guide To Auditing Standards And Other Professional Standards For Accounts " John Wiley & Sons , Inc., New Jersy ,2008.*
7- *Ettredge, Mike & Simon,Dan & Smith , David & Stone , Mary "Why do companies purchase timely quarterly reviews " Journal of Accounting & Economics,18 "1994" 131-155.*
8- *FASAB Handbook "Staff Implementation Guidance" Version 14,2015.*
9- *Goei , Mylene " Auditor reviewing of interim financial reports" The effect on the earnings response coefficient, Universiteit Van Amsterdam, 2013.*
10- *Hambleton ,Wendy&Rouse,Robert W&Weririch,Thomas R "MD&A: Latest Guidelines Force Even More Disclosure" The Journal of Accounting & Finance ,2004.*
11- *Hoyle, Joe B & Schaefer, Thomas F & Doupnik , Timothy S " Advanced Accounting " 10 th . ed. , The McGraw-Hill Companies, Inc , USA, 2011.*
12- *Kajuter,Peter&Klassmann,Florian&Nienhaus,Martin"Do Reviews by External Auditors Improve the Information Conttent of Interim Financial Statements?"The International Journal of Accounting ,2015.*
13- *Kieso,Donald E& Kimmel,Paul D & Weygandt, Jerry J"Financial Accounting,Jone Wiley&Sone,inc.,USA,2013.*
14- *Lewis , Richard & Pendrill,David "Advanced Financial Accounting" 7 th. ed, Printed and bound in Great Britain by Bell and Bain Ltd, Glasgow,2004.*
15- *Muslu,Volkan&Radhakrishnan,Suresh&Subramanyam,K.R&Lim,Dongkuk"Forward-Looking MD&A Disclosures and the Information Environment" Management Science,Articles in Advance ,2014*
16- *Ratcliffe, Thomas A. "Reviews of Interim Financial Information " The CPA Journal, 2004.*
17- *Rittenberg,Larry E & Schwieger, Bradley J& Johnstone, Karla M " Auditing A business Risk Approach " South-Western Publishing Co., USA, 2008.*
18- *Ruder ,David & Sun , Yuji& Sycz, Areck" The Securities and Exchange Commission's Pre-and Post-Enron Responses to Corporate Financial Fraud: An Analysis and Evaluation" ,Notre dame Law Review,USA,vol.80, Issue 3, Article 8.*
19- *Soltani, Bahram " Auditing An International Approach " Printed by Ashford Color Press Ltd.، 2007.*
20- *Wheeler,Stephen&Cereola,Sandra " Auditor Scruting of Unaudited Client Disclosure Outlets:Recognized Vs. Disclosed Financial Statement Items Also Appearing in The MD&A ", Advances in Accounting: Incorporating Advances in International Accounting ,2015.*

رابعاً:الأنترنيت

1- *AICPA, SSAE No.10,AT Section701, Management's Discussion and Analysis,2016.http://www.aicpa.org/Research/Standards/AuditAttest/DownloadableDocuments/AT-00701.pdf.*
2- *International Accounting Standard 34"Interim Financial Reporting",2012,http://ec.europa.eu/internal_market/accounting/docs/consolidated/ias34_en.pdf*
3- *www.law.cornell.edu/cfr/text/17/229.303.*

ISSN : 1813-6729 http://doi.org/10.31272/JAE.42.2019.121.37